بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانه ما احسن بيانه جل شانه عن درك القياس وتعالى احسانه عن حد المقياس نحمده على ان جعلنا
من المتفكرين وافاض علينا تصديق المؤمنين ونصلي ونسلم على افضل الرسل وخاتم النبيين وعلى
آله واصحابه الذين اخرجوا الخلق عن ظلمات الجهل والضلال المبين **وبعد** فلا يخفى عليك ايها الفهيم
ان الرسالة المسماة بسلم العلوم متداولة بين ارباب العلوم وتناولتها ايادي ذوي الفهوم
فحينا اذ قررت بعض ما يتعلق بصدرها على المشتغلين ونظمته في سلك التقرير لدى المتعلمين التمسوا مني
ان انظم ما يتعلق بسبحانه في سمط التحرير واصروا في ذلك وقرروا فيه بحث تقرير فشرعت فيه سالكا
سبيل الايجاز والاختصار ومنبها على ما عثر به بعض ابناء الاوقات من الاعصار وانا العبد المدعو
بسعد الله اوصله الله الى ما يتمناه وجعل عقباه احسن من دنياه اقول هذا غاية البيان في تحقيق
السبحان **قال** المصنف العلامة مفتتحا كتابه بقوله سبحانه **اقول** انما افتتح به لانه اصل التنزيهات
لما في الفتوحات ليس في القرآن آية تدل على تنزيه غير مشوب بالتشبيه الا التسبيح وتصريحاته
وانت تعلم ان التنزيه اصل المحامد من بين الصفات فسبحان اصل المحامد فهو احرى بان يفتتح به

اما الاول فهو انه ثم في هذا اللفظ اقوال ثلثة اسم المصدر ومصدر وعلم ولكل وجهة هو موليها

اما انه اسم المصدر فلانهم لما وجدوه بمعنى التسبيح المتعدي الذي هو التنزيه والتبري عن السوء وسبحان مصدر المجرد

لم يستعمل الا لازما حكموا بانه اسم التسبيح بمعنى التنزيه ولذا قال سيبويه سبحت الله تسبيحا وسبحانا فالمصدر

التسبيح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر وقال الرازي في تفسيره اما سبحان فاسم للتسبيح يقال سبحت

الله تسبيحا وسبحانا فالتسبيح هو المصدر والسبحان اسم للتسبيح وافاد السيوطي سبحان اسم للتسبيح الذي هو

عن المسبح لا للفظ التسبيح ورضي به الرضي ايضا قائلا بانه اما سبح بمعنى نزه يعني جعله سالما عن النقائص

فلم يشتق من سبحان الله انتهى وبالجملة ثبت من هذه الاقوال ان سبح بالتشديد ليس مشتقا من السبحان

الذي هو بمعنى مصدره اعني التسبيح بمعنى التنزيه ولا نعني باسم المصدر الا ما لا يكون ماخذ المشتقات

لكن يتحد به معنى فان قلت لما اتحد المصدر واسمه معنى وحكما في كون كل منهما مفعولا مطلقا فمن اين

يعلم ان التسبيح ماخذ المشتقات دون السبحان لم لا يجوز ان يكون الامر بالعكس او كلاهما ماخذين

قلت لهذا الفرق اصل وهو ان موزون التفعيل مثلا لما كان كليا اي يستعمل من جميع المواد حكموا بان

ما كان على هذا الوزن هو الماخذ بخلاف السبحان فانه يستعمل من بعض مواد فعّل بالتشديد دون بعض بل

يستعمل من المجرد ايضا فالاحرى ان يكون المشتق منه ما يستعمل من جميع المواد ويكون مختصا ببابه فافهم

ولا يخفى عليك انه لا يلزم اسميته الا بمعنى التنزيه لا مطلقا **واما الثاني** فلانه حدث جرى

على فعل اشتق منه بناء على انه سمع لفعل ثلاثي بمعنى سبّح بالتشديد كما في القاموس سبح كمنع سبحانا

وسبح تسبيحا قال سبحان الله ويؤيده ما في العباب معنى سبحان الله اسبح الله تسبيحا اي انزهه تنزيها

وهو في الاصل مصدر سبح كغفر غفرانا انتهى ولا ريب في انه مهما امكن الحمل على الاصل فهو اشمل وفيما

قال الفاضل اللاهوري في حاشيته على شرح المواقف لا يجوز ان يكون سبحانه من سبح بمعنى

قال سبحان الله والا لزم الدور **اقول** انما يلزم الدور لو اخذ سبحان الله الذي هو مقولة قال في

الثاني

قولک سبحان الله ایضا بهذا المعنی ونحن لا نسلمه بل هو بمعنی التنزیه و لا استحالة فی ارادة هذا المعنی وفی
بعض الشروح لهذا الکتاب یجوز ان یکون مصدر سبح فی الارض والماء اذا ذهب فیهما ای
سبح الله سبحانا ای بحر الصفات الجلالیة والجمالیة فکان الباری عز شانه قطع بحر کمال لا یصل علم
الکاملین الی الکنافه ویقرب منه ما قال الفاضل اللاهوری فی الحاشیة المواقفیة یجوز ان یکون مصدر
سبح فی الارض والماء اذا ذهب فیهما وابعد ای ابعد من السوء ابعادا او من ادراک العقول
واحاطته ومن هاهنا ثبت لدیک ان السبحان فی کلام المصنف یحتمل ان یکون مصدرا مضافا الی
الفاعل بهذا التاویل نعم لا یثبت مصدریة حین اضافته الی المفعول کما لا یخفی ومن الناس من جوزه ای
کونه مصدرا مضافا الی الفاعل بمعنی بری براءة وتنزه تنزها وفیه انه لم یثبت بهذا المعنی ای التنزه
من اللغة بل بمعنی التنزیه ومن ادعی فعلیه البیان وما نقله بعض ابناء الوقت فعلی التقدیر صحة النقل لا یصلح
للاستناد ما لم یثبت من ارباب اللغة والثقات فی هذا الفن واذ لیس فلیس ثم اعلم ان الاضافة
الی الفاعل لا تختص بالمصدریة بل یتاتی علی تقدیر کونه اسم المصدر ایضا بان یکون المفعول محذوفا
والمعنی نزه الله نفسه وذاته کما استفاد من بعض الشروح للبخاری محصله انه یجوز ان یکون مضافا الی
الفاعل ای نزه الله نفسه فاذن استقام ما افاد بحر العلوم من حذف الفعل واقیم المفعول المطلق
مقامه واضیف الی الفاعل او المفعول واندفع ما یتوهم انه لا یصح الاضافة الی الفاعل هاهنا
ولا یذهب علیک انه لا یلزم مصدریة الا فیما لا یکون بمعنی التنزیه لا مطلقا وما فی
العباب لا ینافیه اذ قوله هو فی الاصل مصدر سبح یشیر الی ان الآن صار اسم التسبیح واما الاستدلال
علی مصدریة بمعنی التنزیه بقول صاحب القاموس سبحان الله تنزیها لله من الصاحبة والولد معرفة
ونصب علی المصدر وکذا بقول الجوهری سبحان الله معناه التنزیه لله نصب علی المصدر فضعیف لان
معنی قولهم نصب علی المصدریة منصوب علی المفعولیة بکونه مفعولا مطلقا وکما ان المصدر یقع
مفعولا

[Marginal and interlinear glosses: وهو المشهور بشرح الکرمانی; ای المسلم; ای من حیث یصح; المراد به المولوی تراب علی; بحر العلوم مولانا عبد العلی; ای ادرج فی الموهوم; من اعلی الموی عبد الحق]

مفعولا مطلقا كذلك اسم المصدر ايضا يقع مفعولا مطلقا الا ترى ان الحركة اسم التحرك وتقع مفعولا
مطلقا عن فعله مع انه كثيرا ما يطلق المصدر على اسم المصدر عند ارباب اللغة وما
يستدل بقول القاضي البيضاوي في تفسير قوله سبحانه سبحانك لا علم لنا سبحان مصدر كغفران ففيه انه
يحتمل ان يكون بمعنى الذهاب والابعاد كما مر او المراد باسم المصدر تطبيقا بينه وبين قول سيبويه المذكور
سابقا وبين قوله الاخر ايضا في تفسير قوله سبحان الذي اسرى حيث قال سبحان اسم للتسبيح هو التنزه
وما في التفسير النيسابوري من ان معنى سبحانك نسبحك تسبيحا اي ننزهك تنزيها وهو مصدر غير متصرف لعله
من اطلاق المصدر على اسمه مع ان كونه مصدر اللازم مع عدم الانصراف اذ هي ما صح اذا كان علما
وكيف يكون مصدر المجرد بمعنى التسبيح مع انه ليس منه اثر في كتب اللغة واللسان **واما الثالث** اي علم المصدر ١٢
فلانه لا يلحقه التنوين والجر في غير حالة الاضافة ودخول اللام كما في قول الاعشى في هجو ابن عمه علقمة
وهو صحابي شعر سبحان من علقمة الفاخر اي تعجبت تعجبا من قبح ما فعله علقمة ولما لم يكن فيه سبب غير
الالف والنون فاعتبروا العلمية في انوار التنزيل قد اجري علما للتسبيح وقال الفاضل اللاهوري في
حاشيته هو علم للتسبيح بمعنى التنزيه لا التسبيح مصدر سبح بمعنى قال سبحان الله وهذا على تقدير كونه تاما انما
يدل على العلمية حين الانقطاع عن الاضافة لا مطلقا مع ان فيه نظرا آخر لا بان الاضافة تنافي العلمية
لان منافيه يخص بعلم الشخص دون علم الجنس وسبحان علم جنس ومن هنا بطل قول من قال حيث يستعمل مضافا
لا يكون علما جزما اللهم الا ان يراد به العلمية الشخصية لكنه تكلف ولان الاضافة انما هي بعد التنكير كما في احمدكم
بل لان سقوط التنوين عنه للاضافة اللازمة له في الصلاح لا يكاد يستعمل الا مضافا وعدم لحوق الجر
للزوم النصب كما في لقد تقطع بينكم لا لعدم الانصراف فالعلمية ممنوعة اذ انما هي للضرورة العربية
ولم يثبت بعد لا يقال هذا التوجيه جار فيما اذا كان مضافا وليس بجار في شعر الاعشى المستشهد به اذ
السبحان فيه مقطوع عن الاضافة لانا نقول يحتمل ان يكون سبحان في قول الاعشى مضافا ولي

علقمة ومن مزيدة او مضافا الى اسم المقدر والتقدير سبحان الله كما في بعض الشروح ... في
قول الاعشى معنى التعجب وهو لازم فلا يصح الاضافة الى علقمة المفعول ولا الى اسم المقدر اذ هو اما ان يكون
فاعلا فيستلزم ان يكون الله متعجبا وهو باطل او مفعولا فيلزم ان يكون اللازم متعديا ومستلزما للمفعول
لنا اقول ان السبحان المستعمل في التعجب كان في الاصل بمعنى التنزيه والتعجب ثم انشا في بعض الاستعمالات فهو
متعد بهذا المعنى ايضا قال الفاضل الجلبي في حواشيه على شرح التلخيص قد يستعمل سبحان عند التعجب يقال سبحان
من كذا والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا انتهى
وفي الكشاف الاصل في ذلك ان يسبح الله عند رؤية العجيب من صنايعه ثم كثر حتى استعمل
في كل متعجب منه وهكذا في تفسير الرازي والبيضاوي ويويده ادراج العلامة الزمخشري في الاساس
قول الاعشى في المجاز حيث قال ومن المجاز كذا وكذا وسبحان من فلان اي تعجب منه قال الاعشى آه
ولانا بان قاعدة حذف المضاف اليه يقتضي التنوين عوضا عنه كما في حينئذ والاضافة الاخرى نحو
... ثم يم عدي او البناء على الضم كما في قبل والكل ههنا منتف لانه يمكن الاعتذار عنه بانه ابقى المضاف
على حاله رعاية لاقتضاء الاصل التجرد عن التنوين كما في ... على قراءة النصب في لقد
جيل بين العير والنزوان انكار امكان هذا الاعتذار كما صدر من بعض ابناء الوقت الزمان كانه انكار
القرآن واغماض عن العيان ولانا بان كلمة من لا تكون زائدة في الاثبات فاحتمال الاضافة الى
علقمة مم لانا نقول هذا مذهب البصريين واما الكوفيون والاخفش فيجوزونه ويستندون بقولهم
قد كان من مطر وغيره وهم اقوى رواية اشعارا من البصريين كما في الاقتراح للسيوطي وقد يقال
لابطال هذا الراي ان سقوط التنوين عنه لضرورة شعرية لا لعدم الانصراف ومن العجائب ما اورده
بعض ابناء الوقت والاخوان ان اهل العربية قاطبة نصوا على منع المنع لاجل الضرورة الشعرية
اذ هي انما تعتبر في صرف المنفي دون العكس انتهى اقول ان هو الا افك مبين وليس هذا الا
القاصر

العاقر تراب على اعين المبصرين فان صرف ما لا ينصرف وامتناع صرف المنصرف كليهما من الضرورة
الشعرية قال الزمخشري ؎ ضرورة الشعر عشر عد جملتها وصل وقطع وتخفيف وتشديد مد وقصر
واسكان وتحريك ومنع صرف وصرف ثم تعديد وقال ابن مالك في التسهيل وقد يمتنع صرف المنصرف
اضطرارا انتهى وفي الالفية ؎ ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف
بل هذا الامر ليس يخفى على من اطلع على فارسية السعدي حيث قال ؎ اذا يئس الانسان طال لسانه
كسنور مغلوب يصول على الكلب فان السنور منصرف وقد سقط عنه التنوين لضرورة شعرية والبيت على
البحر الطويل اعني به فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن ولما كان من [illegible] هذا البحر القبض اي اسقاط
الحرف الخامس من ركن فعولن ومفاعيلن واستعمله الشاعر ههنا صار فعول ومفاعلن فوزن المصراع
الاول فعول مفاعيلن فعول مفاعلن ووزن المصراع الثاني فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلن كما لا يخفى
على من له دخل في هذا الفن قال بعض اساتذة الرقت شرفه الله تعالى لسقوط التنوين عنه وجه صحيح
(المراد به المفتي محمد سعد الدين ١٢)
آخر مغن عن تلك التكلفات وهو ما قال صاحب الصراح انما لم ينون لانه معرفة عندهم والمراد
ما قال السيوطي كم من نكرة تستعمل معرفة اي حكمها حكم المعارف انتهى بحاصله وبالجملة على هذا الرأي ليس بعلم
حقيقة **اقول** كلام الصراح كما يحتمل هذا المراد يحتمل العلمية حقيقة ايضا وقيل لا يبعد ان يكون هذا مبنيا
على مذهب بعض الكوفيين فانهم يجعلون الكلمة غير منصرف لسبب واحد كمرداس في قول [illegible] ؎
يفوقان مرداس في مجمع كذا في الصحاح وشرح اللباب يؤيده ما في الصحاح بعد قول الاعشى المذكور و
انما لم ينون لانه معرفة وفيه شبهة التانيث ورد بالرواية الاخرى يفوقان جدي [illegible] وبان
للكوفيين انما يمنعون بالعلمية فقط لا باي سبب كان فاذا فرض سنورا [illegible] لا يمنع عندهم ايضا ولو
فرض علما لم يبق سبب واحد بل اجتمع السببان المؤثران العلم والالف [illegible] ن المزيدتان هكذا وقع
قيل والقال فيما ذهب اليه الرجال لكني **اقول** ان اراد القائلون بهذه الاحتمالات الثلثة

ان كلما وقع هذا اللفظ فهو اسم للمصدر او مصدر او علم فنقول كل خلاف الواقع بل الحق انه اسم المصدر
في بعض المواضع ومصدر في آخر كما عرفت وان اراد وانه مصدر في بعض المواد واسم او علم في آخر
فهو نزاع لفظي لا ينبغي للعقلاء وان اراد وان كلما وجد في امثال ما وقع في المتن فهو كذا فالظاهر
قول القائلين بالاسمية ويمكن قول القائلين بالمصدرية ايضا اما قول القائلين بالعلمية فباطل اذ لا
دليل للعلمية حين الاضافة وخلاصة الكلام ان السبحان اذا كان بمعنى التنزيه فهو اسم للمصدر والا فهو
مصدر الا عند قطعه عن الاضافة اذ ثبت اذ يحتمل العلمية ايضا واما في امثال ما وقع في المتن فالظاهر انه
اسم المصدر ويحتمل المصدرية ايضا بالتاويل المذكور وهذا معنى ما افاد استاذ الاستاذ في شرحه الظاهر انه
اسم بمعنى التسبيح هذا وقد بقي ان هذا اللفظ منصوب بفعل مضمر وجوبا فان قلت هذا ليس من المواضع المشهورة
لحذف الفعل جوازا او وجوبا قلت نعم هذا موضع آخر قال الرضي قد يحذف فعل المصدر الموضوع للحدوث
والتجدد بقصد الدوام والاستمرار فيضاف المصدر الى الفاعل والمفعول المحض به فيقبح اظهار الفعل
بل لم يجز لانه لو ذكر الفعل لتغير الكلام لرجوع الفاعل والمفعول الى مكانه متصلا بالفعل معمولا له فيتجافى
عن التغير انتهى ملخصه وقال في موضع آخر المصدر المضاف اذا لم يكن للنوع يجب حذف فعله قياسا كمعاذ الله
بخلاف مكروا ومكر الله وسعى لها سعيها ثم بقي شيء آخر مما يتعلق بمعناه فنقول التسبيح التنزيه والتبري عن
كل سوء وعما لا يليق بشانه تعالى اما اعتقادا او قولا او فعلا من الجوارح بالاختيار او طبعا اي اختيارا
ودعة بل بدلالة حال ممكن من الامكان والافتقار والاحتياج على ان له صانعا يحتاج اليه الممكن و
هذا هو الذي سماه استاذ الاستاذ بالتسبيح القهري والثلثة الاول تختص بالعقلاء والاخير يشمل الكل
قال عز وجل وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم وقال ايضا الم تر ان الله يسبح له من في
السموات والارض والطير صافات كل قد علم صلوته وتسبيحه والله عليم بما يفعلون قال القاضي
البيضاوي اي كل واحد مما ذكر او كل واحد من الطير قد علم دعاءه وتنزيهه اختيارا او طبعا بلسان

الحال

ع
المراد من استاذ الاستاذ المولوي محمد حسن عم المولوي [illegible] والاستاذ المولوي [illegible]

الحال و علم کل واحد صلواته الله و تسبیحه علی شبه حاله فی الدلالة علی الحق علی وجه یختص بحال بل
من علم ذلک انتهی بل قال ابن الحال بالتسبیح القولی من غیر العقلاء ایضا قال قائلهم سه مرغان چمن
بهر صباحی خوانند ترا باصطلاحی ٭ از کوشش بعقیق شنید انسان ٭ تسبیح نواز جماد و حیوان ٭ لکن هذا طور
وراء طور العقول المتوسطة لا یفهمه الا من له مذاق من الحال و الله علم بحقیقة الحال و سرائر الرجال
ولیکن هذا آخر المقال و الحمد لله المفضل المتعال تم فی ۱۲۴۸

ذلک ما قرظ به علی تلک الرسالة الفاضل العلامة البارع الکامل الفهامة الاورع فرد
فصحاء زمانه و وحید بلغاء اوانه عمدة العلماء الراسخین المولوی وحید الدین البلجرامی دام فضله السامی

بسم الله خیر الاسماء

سبحان الذی اسری بعبده لیلا ونوال آل العالمین بما انعم علیه من الخیرات نیلا ٭ و بعد فقد وقفت
علی هذا الکراس البدیع ٭ و امعنت النظر فیما اودع فیه من رشاقة التقریر و حسن الترصیع ٭ فوجدت فیه ما خلت
عنه الدفاتر ٭ ورأیت ما لم یخطر فی قلوب الاکابر والاصاغر ٭ فکم فیه من قول دقیق ٭ و معنی لطیف انیق من
الرحیق ٭ و لله دره من ناثر نثر علی صفحات الطروس هذه اللآلی ٭ و اطلع من مطالع الاسطار
دراری تخجل نجوم اللیالی ٭ فسبحان ما ابدع من معاون التحقیق ٭ و ما احسن ما مد لللا و ذاق السلیمة من سواعد
التدقیق ٭ و کیف لا و هو الذی سعد بسعده زهر النجوم ٭ و طلع بطلوع بدره شمس العلوم ٭ و انتفع الناس
بحسن بیانه احسن الانتفاع ٭ و اجتنی من ازهار کلماته النفیسة ما لیس فی طاقة ید ایراع نظم ٭ فما هو الا نخبة الدهر
والوری ٭ و انسان عین الزمان و منطق ٭ و بحر فنون فاق کل مصنف فهل یجاره الفاضل الکامل
المتقی فلا زال یعلو شانه فی سعادة ٭ و یسمو الی اعلی المعالی و یرتقی

قال الادیب الکامل الاریب الفاضل ذو المجد الاثیل و الفضل الجزیل الحبر النبیل سنجلی لر

الجليل وحيد العصر فريد الدهر المولوي منار الدين احمد عظمه الله الاحد مقرظا على هذه الرسالة

وبعد يقول العبد المسكين احمد الملقب بمنار الدين ختم الله له بالصدق واليقين وعوض الله غثه بالسمين وبدل الله رخيصه بالثمين يوم لا ينفع مال ولا بنون قد طالعت هذه الرسالة المسماة بغاية البيان في تحقيق السحبان ونهاية البيان فيما ازدحمت عليه آراء الخلان من قديم وحديث الزمان فوجدتها حاوية بانحاء العجائب وحائزة بانواع الغرائب ابهى من قلائد العقيان في نحور الحور وكواعب النسوان معانيه اشهى للروح من نسيم السحر وابهى من عقود الدرر في جياد النواهد ضامرة الخصر ففي كل [illegible] من دقائق قد كانت بعد بروع اجواف العدم لم يصل اليه احد من اولي الحدوث والقدم وفي كل طرف جمع الطرائف التي ما بلغ حده الا نيق كل من امتطى مطية التحقيق والتدقيق وكيف لا وهو من نتائج افكار الغواص في بحار العلوم والسابح في انهار الفهوم الجامع بين المعقول والمنقول الحافظ للفروع والاصول تقريره مطرب وتحريره معجب بيانه [illegible] والله الاجل والاعشاف لسانه ملا العلم والانصاف سلاسة كلامه تفوق على العبهر والعبير وبنات افكاره اسنى من لعان الحسان من تحت الحرير عند كل عليم خبير البالغ من الكمالات اقصاها والآخذ من الملكات اعلاها [illegible] كمالاته بقوائم كميت القلم لا تطوى وتيار بحار علومه باجانة الالفاظ والحروف لا يحوى رياض اخلاقه الحسنة لا تعد ولا تحصى وبياض علومه العلية لا تحد ولا تستقصى زين الكملة وزبدة العلماء بلا اشتباه مولاي واولاي محمد سعد الله جل ذاته عن الامثال والاشباه وتعالى ملكاته عن حصر الالسنة والافواه ابده الله بالعز والجاه وجعل محسود المعاصرين الى غاية المجد رقاه وهذه جزء من كله وقل من قطرة من بحره ودرة من نهره وشذرة من نحره وورقة من شجره ونفثة من سحره ولفظة من جمله ولمعة من برقه وشعشعة من شروقه ونفحة من حرطليه [illegible] صانها الله المتعال عن عين الكمال وخلف بصيرة من نظر فيها بعين العناد والجدال بحرمة النبي وآله خير آل

هذا ما قرظ به الفاضل النبيل والكامل الجليل اديب دهره وحسيب عصره العالم العامل التقي المولوي السيد علي نقي الرضوي ادام الله ظله وصله الله الى ما يحبه ويرضاه

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله رب العرش ذي الجلال والاكرام والصلوة على نخبة المنتجبين واهل بيته المنزهين عن الارجاس والآثام وبعد فلما نظر العبد الضريع الى هذا المصنف البديع الفياه مرصعا بجواهر اللطافة موشحا بقلائد الظرافة مشتملا على براعة اجلى من ضوء النهار واصفى من لجين السبيك محتويا على براعة احلى من صحبة الاخيار واشهى من خلوة النسيك فلله دره ما في مطالبه المنطوية على تحقيقات مهذبة وواتزهة لمقاصده المتزينة بقراط النكات المذهبة فيا لها من عوائد زوائد هي احسن من معانقة الخرائد ويا حبذا من بروق كلمات هي ازين من الفرائد وقد قلت مادحا للمباني وواصفا للمعاني نظم

هذي درار زاهره لابل نجوم باهره كم حار في ادراكها فيها عيون ساهره

هذا وقد غاص على هذا الدر النضيد الجوهر الفرد الفريد مصدر اللطائف مصدر الطرائف منتخب الاجلاء منتجب الاخلاء كنز المناعة والجاه مولانا محمد سعد الله ايده واتم فلاحه واسعد مساءه وصباحه سبحان الله هذا النقط فطنته العالية شذور النكات الغالية ما ابهى صنيعه المزري بالياقوت والمرجان لهم لله وابان روائع بدائع تطرب الاذهان وتشنف الآذان هذا وقد جرى البراعة على سبيل العجالة حال تفاقم الحزن والملالة وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

هذه الرسالة المسماة بالانصاف فی جواز منع الانصراف
والملقبة بالدرة البهية والكوكبة الدرية

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك يا من جعل قلوبنا منصرفة نحو الايمان وحفظ السنتنا عن العلل المانعة عن الاعراب والبيان
والصلوة والسلام الاتمان على من جمع الاوصاف الجزيلة وفاق الاعيان وعلى اعلام الدين
ومناصب الحق والايقان من آله واصحابه المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان و
اما بعد فيقول الراجى عفو ربه المستعان محمد الدعو لسعد الله الملوث بالذنوب والعصيان
عامله الله المحض بفضله ولا يحاسب من فعله بعدله هذه درة بهية وكوكبة درية فى جواز منع الصرف
للضرورة الشعرية سميتها بالانصاف فى جواز منع الانصراف ووجدت تاريخها عيون الحق والانصاف ١٢٥٤
فى جواز منع الانصراف فها انا اشرع فى المرام متوكلا على الله العلام فاقول هل الضرورة الشعرية
تمنع الكلمة عن الانصراف كما تجعل الممنوع منصرفا اختلفوا فيه فمال الكوفية والاخفش وابو القاسم بن بابك
والفارسى وثعلب والزمخشرى وابن مالك وابن هشام والرضى الى الجواز وباقى البصرية وابو موسى
وجمهورهم نص عليه فى مؤلفات الرضى وابن هشام وغيرها من الكتب المعتبرة النظام ودليل المجوزين ترك
انصراف المنصرف فى كثير من اشعار البلغاء الموثوق بعربيتهم ولذا قال الزمخشرى سه ضرورة

لشعر عشر عدّ جملتها قطع ووصل وتخفيف وتشديد مدّ وقصر واسكان وتحريك ومنع صرف وصرف ثم تعديد وقال ابن مالك في الالفية ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف وفي التسهيل ويمتنع صرف المنصرف اضطرارا وقال ابن هشام في شرح الالفية للمضطر ان يمنع الصرف وقال الشارح الكوفي في البيان شرح الديوان معلقا على هذا الشعر

وحمدون حمدون وحمدون حارث وحارث لقمان ولقمان حارث ترك صرف حمدون وحارث ضرورة وهو جائز عندنا غير جائز عند بعض البصريين ووافقنا الاخفش وابن برهان من الفارسي محتجا جماعنا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر ضرورة فلذلك جوز ترك ما ينصرف في الشعر وقد جاء كثيرا في اشعارهم وايضا فيها فاذا جاز حذف الواو والمتحركة للضرورة كبيت الكتاب فبيناه يسري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب فجواز حذف التنوين للضرورة اولى والواو من متحركة والتنوين ساكن ولا خلاف ان حذف الساكن اهون من حذف المتحرك ولهذا الذي ذكرناه صححه وافقنا ابو علي وابو القاسم بن برهان ولم ينكره ابو بكر السراج انتهى بلفظه ودليل المانعين ان الانصراف اصل في الاسم وعدم الانصراف فرعه والضرورة انما ترد الفرع الى الاصل فيجوز صرف غير المنصرف لا عكسه قال الانباري اما مذهب الكوفيين فليس بحجة معقولة لان الضرورة انما تجوز الرجوع الى الاصل كصرف ما لا ينصرف ولو جعلنا المنصرف غير منصرف للضرورة لرجعنا الى غير الاصل بترك الاصل ضرورة انتهى وفيه اما اولا فلان انحصار الضرورة في رد الفرع الى الاصل غير مسلم الا ترى ان الاصل في الهمزة الوصلية الوصل وكثيرا ما يقطع للضرورة بالاتفاق وكذا في غيره من مد المقصور وعكسه وتحريك الساكن خلافه كما لا يخفى على من له ادنى مسكة في فن الادب واما ثانيا فلان دليل المانعين عقلي ودليل المجوزين من نقل الاشعار نقلي وقد تقرر في اصول النحو ان الدليل النقلي يقدم على العقلي لما ثبت ان الاصل في الفنون العربية هو النقل واما ثالثا فلان هذا الدليل النقلي مؤيد بالدليل العقلي الذي نقلناه عن شارح الديوان وغيره

وهو على بحر الطويل والضرب والعروض والابتداء مقبوضا والوزن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن تفاعلن سالمة

انه قد ثبت في موضعه ان النقل الصرف يقدم على العقلي فمع العقلي بالطريق الاولى كذا في اصول النحو للسيوطي
وابن الجني فان قلت ثبت لديك ان الحق قول المجوزين ولذا قال ابن هشام وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو
من تشبيه الاصول بالفروع كذا نقله الازهري في شرح الشرح للالفية ولذلك قلت في رسالتي غاية
البيان ان صرف ما لا ينصرف وامتناع صرف المنصرف كلاهما من الضرورات الشعرية وانه قد
فرغنا من ذلك فنقول الاشعار التي وقع فيها المنصرف غير منصرف تكاد لا تتناهى لكن نحن نذكر في
هذه الوريقة قدراً يعتد به لازاحة اوهام المنكرين واطمينان خواطر المشتاقين فمنها ما ذكرنا من شعر المتنبي
ومنها ما قال عباس فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع على بحر
المتقارب والعروض والضرب فان وزنه فعولن فعولن فعولن فعل مرتين فمرداس ترك عنه التنوين
ضرورة وهو منصرف ومنها ما قال الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس
غدور على الكامل والضرب مقطوع وزنه متفاعلن جمنا والسادس فعلاتن فترك صرف شبيب وهو منصرف
ومنها ما نقل في المنهل وشرح الارشاد وغيرهما وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند
على الطويل والصدر والعروض والحشو من الاول مقبوضة وزنه فعول مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعلن
فعولن مفاعيلن فترك صرف دوسر وهو منصرف ومنها ما نقل الرضي والدماميني في شرح التسهيل كم
دون تبيشة من خرق ومن علم كانه لامع عريان مسلوب على البسيط والعروض والحشو من الاول
والابتدا مخبونة والضرب مقطوع وزنه مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن مفاعلن فاعلن مستفعلن فعلن فترك صرف عريان
وهو منصرف ومنها ما قال حسان بن ثابت رضي الله عنه نصروا نبيهم وشدوا ازره بحنين يوم
تواكل الابطال على الكامل والعروض مضمرة والضرب مقطوع مضمر وزنه متفاعلن متفاعلن مستفعلن
متفاعلن متفاعلن مفعولن فترك صرف حنين وهو منصرف ومنها ما قال الفرزدق اذ قال يوماً
من يوم قصة حب بها عدت على بر بزا على الكامل العروض سالمة والضرب مقطوع مضمر والتوفي
نعم

مجبرة والوزن ظاهر فترك صرف بريد وهو منصرف ومنها ما قال الآخر ـ وإني ابن أم إياس :
ارحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي او ترجف على الكامل والابتدا والضرب مضمران فهما مستفعلن والبواقي متفاعلن
فترك صرف اياس وهو منصرف ومنها ما قال الآخر ـ أؤمل أن أعيش وأن يومي بأول أو بأهون
أو جبار او التالي دبار فإن أفته فمؤنس او عروبة او شيار على الوافر فالعروض والضرب مقطوفان و
الصدر من البيت الثاني معصوب والوزن مفاعلتن مفاعلتن فعولن لكل مصراع الا الاول الثاني فان صدره
مفاعيلن فترك صرف مونس ودبار وهما مصروفان ومنها ما قال الآخر ـ قالت اميمة ما لثابت شاخصا
عاري الاشاجع ناحلا كالمنصل على الكامل والصدر والابتدا والضرب مضمرة والوزن مستفعلن متفاعلن
متفاعلن مستفعلن متفاعلن مستفعلن فترك صرف ثابت وهو مصروف وهذه الثلثة الاخيرة منقولة في البيان شرح
الديوان ومنها ما نقل الرضي ـ تجد وتمالي مجعا بلقاحها حتى تحيص مربعه ارتاج على الكامل والابتدا
مضمر والضرب مقطوع مضمر والوزن متفاعلن متفاعلن متفاعلن مستفعلن متفاعلن مفعولن فترك تنوين
تمالي وهو مصروف فانه ليس بجمع بل على وزنه ومنها ما نقل ابن عصفور في شرح الجمل ـ ومصعب حين جد الامر
اطيبها على الوافر والوزن مفاعلتن مفاعيلن مفاعلتن فالحشو معصوب فترك صرف مصعب وهو منصرف
هذا المصراع على تقدير صحة النسخة المنقول عنه مجزوء ونقل ابن الحاجب في الايضاح تماما ونسبه الى ابن الرقيات
لذا ـ ومصعب حين جد الامر اكثرها واطيبها ومنها ما قال ابن هشام في مغنيه في وجوه حذف التنوين
اما قوله جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة اي ترك صرف جارية وهي مصروفة وهو لعله جزء من المصراع
ومنها ما قال ابن مالك في الفية ـ الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا اذهب على
رجز والعروض والابتدا مطويان ووزنه مستفعلن مستفعلن مفتعلن مفتعلن مستفعلن مستفعلن فترك صرف مفهم
وهو منصرف ومنها ما قال هو في ابنية الافعال في باب ابنية المصادر ـ فعلان فعلان فعلان و
رضا هدى وصلاح ثم زد فعلا على البسيط والعروض والابتدا والحشو والضرب مخبونة ووزنه

واعلم ان هذه الاسما كانت للايام السبعة في الجاهلية فاول للاحد واهون للاثنين وجبار للثلثاء ودبار للاربعاء ومونس للخميس وعروبة للجمعة وشيار للسبت ... مد ظله دام بركاته

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن مفاعلن فعلن مستفعلن فعلن فترك صرف فعلان فعلان الذين وهما منصرفان ومنها ما قال الجزري

في مقدمة القراءة ـــ وصاد ضاد طاء ظاء مطبقة وفر من لب الحروف المذلقة على الرجز والصدر والابتدا

مخبونان والوزن مفاعلن مستفعلن مستفعلن مرتين فترك تنوين الاول والثالث كلمة لب للوزن كذا في شرحها ومنها ما قال ايضا فيها

ـــ اسفل والوسط فجيم الشين يا والضاد من حافته اذ وليا الصدر والحشو مطويان فترك تنوين جيم وهو منصرف ومنها ما قال ابن

الحاجب في ايضاح المفصل من قوله ان في الاصبع ـــ [illegible] والعروض على انه المجزو المكفوف والوزن مفاعيل

مفاعلن مفاعيلن فترك تنوين عامر وهو منصرف ومنها ما قال الخزرجي الاندلسي في رسالة العروض والقوافيه ـــ فوصلا بها لينا وها

النفاذ والخروج بذي له ... وهذا على الطويل والعروض والابتداء والضرب مقبوضة والوزن

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن قال بعض شراحها وهاء بحذف التنوين جعلا

للمنصرف في حكم غير المنصرف للضرورة ومنها ما قال السعدي ـــ اذا يئس الانسان طال لسانه كسنور

مغلوب يصول على الكلب وهو ايضا على الطويل والصدر والحشو والعروض مقبوضة والوزن ظاهر

فترك تنوين سنور وهو منصرف واذ قد اطلعت على هذه الشواهد فلا اظنك شاكا في حقية مذهب المجوزين

وبطلان قول المنكرين ولا مرتابا في ان القول بشذوذ ترك تنوين نحو مرداس مردود غير مقبول لما

تلونا عليك شواهد كثيرة من الثقات العدول ولما فرغنا عن تحقيق عدم الانصراف للضرورة

الشعرية ناسب ان نقول وجدنا كثيرا من الكلمات غير مصروفة من غير الضرورة منها خبزون

بمعنى رجل منتفخ الوجه وكذا خبزونة مؤنثه ومنها هلك بالضمات مصدر هلك وكذا تهلك بضم التاء

والهاء وكسر اللام المشددة بمعنى الباطل ومنها تخيب مثل تهلك لفظا ومعنى ومنها لفظ حق في قولهم

الحق لا آتيك ومنها مقتوين بالفتح وضم القاف وكسر الواو وفتحها بمعنى الخدام والواحد والجمع والمؤنث

فيه سواء ومنها حمدون وهو علم لجد سيف الدولة ممدوح المتنبي وقد تصرف كما مر في الشواهد من الاشعار والحمد

لله ... الليل واطراف النهار والصلوة والسلام على سيد الابرار وعلى آله واصحابه الاخيار

قال الفاضل الاريب الكامل الاديب الذي له من العلوم حظ واغر ونصيب افصح حوز وابلغ عصره اعني به العالم الفائق ملا وحيد المولوي سناء الدين احمد مقرظا على هذه الرسالة

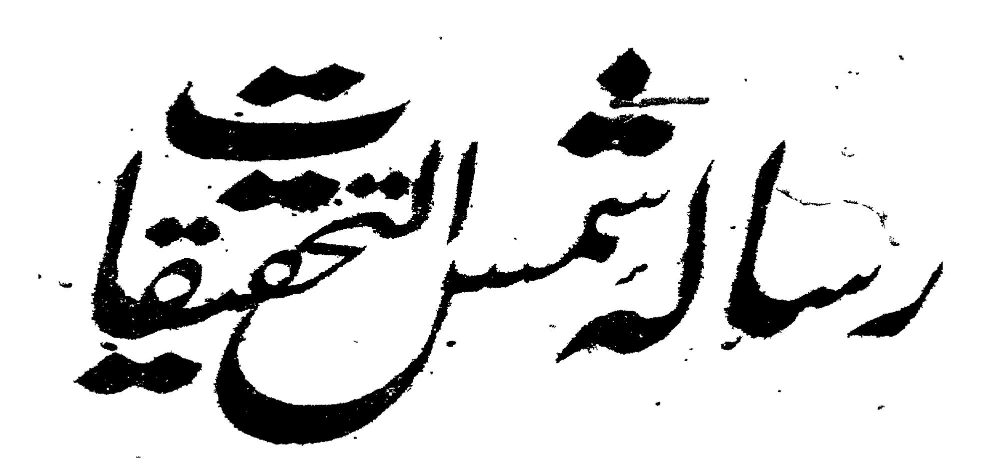
يقول العبد الكثير الخطيه احقر البريه الفقير المسكين احمد المدعو بسناء الدين ختم الله رب البريه له بالصدق واليقين بحرمة خير البريه لما طالعت هذه الرسالة العجيبة السنيه والنسخة الغريبة البهيه ونظرت مبانيها وفهمت معانيها فهمت اهذه كواكب دريه ام لمعات بدريه ام اشعة قمريه او نفحات وردية ام فوحات مسكيه وعجائب دهريه ام غرائب ثمريه ونفثات سحريه ام نسمات سحريه وجواهر بحريه ام رغائب برية لالا ثم لا بل كلمات عقديه طلعت من شمس سماء علوم الادبيه التي شعاع علوها يزيد على شعاع شمس السماء المصحيه لكنها مصونة من الكسوف كيف لا فان شمس السماء من خفتها ورزانتها قد ارتفعت الى السماء كالكفة الخالية من الميزان يريد ان يذهب الى السماء وشمس سعد ناس من فور احتمال العلوم والكمالات استقرت على المركز بلا امراء فالذهب يرسب والغبار يطفو والنجم في الغدير يستقر والطفا وة يطفو وفقرات محبريه لمعت من قمر فلك الفنون الفلسفيه الذي انواره ليلا ونهارا وشهورا ودهورا على طريقة سويه لكنه محفوظ من الخسوف والمحاق بلا مريه فان قمر الفلك نوره مقتبس من الشمس وقمر سعدنا انوار علومه من ذاته وبنفسه فقيام نور القمر من الشمس فهو كالعرض من الجوهر وقيام نور قمر سعدنا من ذاته فهو نعم الجوهر هو السحر لكنه الحلال وهو البحر لكنه الحلو الزلال هو السحر لكن ليس له من طلوع الشمس زوال وهو العنبر لكنه الطهر وهو المسك لكنه ليس بدم هو السمر لكن كله صدق ايها الخصم فاعلم يا من ثبتك الله تعالى بالقول الثابت ما اثبته هو الثابت وما انكره لا يثبت بالقول الثابت اللهم اصرف عنه صوارف الزمان بالسبعين القويين من فضلك وشفاعة سيد الانس والجان وزن افعاله وافعالنا بجمعها في ميزان صنف فضلك من لا يتحناوله بعدلك فان تركيب حسنات اعمالنا مقصورة وجموع سيئات اعمالنا غير متناهية ممدوده هذا ما كتب قلمي وخرج من فمي يوم السبت لتاسعة عشر من اخر الى جمادين ١٢٥٨ من هجرة سيد الثقلين في بلدة لكهنو اللهم نجني من كل سوء

هذا تقريظ الفاضل الاديب الكامل الاريب الصديق اللوذعي و المحقق بلا المعي المولوي الحكيم علي حسين صانه الله عن كل شين على هذه الرسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي بيده ملكوت كل شيء ومنه بدؤ كل شيء واليه الرجعى وهو الذي اكرم الانسان من بين الموجودات بافاضة العلوم والادراكات وخص منهم اشرف البريات بجوامع الكلمات عليه وعلى آله واصحابه الصلوات والتسليمات وبعد لما رأى احقر البرية كثير الذنوب والخطية الرسالة البهية والمقالة السنية الملقبة بالدرة البهية والكوكبة الدرية المسماة بالانصاف في جواز منع الافتراق لقيت منها عرائس معان ما كشفت عن وجوهها النقاب وخرائد بيان ما رفعت عن محاسنها الحجاب سواد سطورها تخجل سواد العين من الحور العين نغمات دررها تحكي عن ترنم الحمائم على الافانين نقوشها العجيبة تزري على اجنحة الطواويس وحروفها البديعة تزدري على ازهار الفراديس لله در مؤلفها الي بتقريرات مطربة للخاصين وتحريرات معجبة للناظرين وكيف لا وهو المخدوم الاعظم والنحرير الافخم ما من مناظر ناظر معه الا وقد افحم ولا من ناظر ناوله الا وقد الزم ولعمري قلما سمح الزمان بنحو جوهره العالي قد تشرف بنفسه العليا برج المقدم والتالي سه بحر عميق من الادراك والحكم فاق الورى بصنوف الفضل والكرم من كان لم يره فوراق مداركه فكانه عاش طول العمر في الظلم بحر الفضل والحياة محسود المعاصرين و الاشباه مولانا محمد سعد الله مد الله ظلاله و ابقاه و الى نهاية المجد رقاه تم




رسالهٔ شمس التحقیقات

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من علّم الانسان سحر البيان وأعطاه اللسان ترجمان الجنان والصلوة والسلام الأتمّان
على من أنزل عليه القرآن وعلى آله أصحاب العرفان وأصحابه أركان الإيمان ما همع الغمائم على البستان
وسجع الحمائم على الأفنان **أما بعد** فإن أقل العباد دركا وعملا وأكثرهم خطأ وخطلا المشتهر بهادي حسن أنعمه
الله بنا حسنا يقول الآن آن زمان اشتهر الجهلة بالعلماء واعتمد العوام على الأغبياء فوق الاعتماد على الكملة
الأذكياء حتى اكبوا على ما انتحلوا من الكتب القديمة والجديدة واستحسنوا ما انتهبوا من أقوال غير عديدة وهم هكذا
ليلا ونهارا يفعلون ولمثل هذا فليعمل العاملون وعلمي أن منهم الأكثر كالحمار يحمل أسفارا لا يفرقون قط من النور
نارا يجترئون على التأليف ولا يخافون ويجمعون القشر مع اللباب ولا يبالون ولما رأوا العامة يقتفون
على آثارهم والجهلة لا يأتون بإنكارهم اهتزوا لأنفسهم وافتخروا في قلوبهم حتى اعترضوا على الأعلام السالمين
عن النقص في الالزام من غير النظر إلى ظاهر المباني فضلا عن التعمق في مطاوي المعاني فوحق العلم هم البرآء
عما هؤلاء الجهلة يقولون ولما كان أحسن الشروح لضابطة التهذيب المشتمل على صوادق المطالب في رشاقة الترتيب
الذي خلّى عن شوائب الحشو من أخاليط الشين وما أتى لغيره بعض معاصري الأستاذ في تعرضه بقران السعدين حاويا على عرائس

المصالح

٣

لمضامين تعجب الناظرين وخرائد المفاهيم تطرب السامعين مقبول الخواطر للكاملين مستحسن الطبائع

للعالمين كيف وهو كتاب لم تنظر ناظرة عديله وشرح ما رأى الاحول مثيله شعر فيا له نسخة فاقت مطالبها

على كل ما صنفت في سابق الزمن فكم فيه من فرائد الفوائد ما نظمتها بعد ايادي البيان وكثير فيه من ابكار العوائد

لم يمسها الانس ولا الجان فهو حري بان يكتب بسواد طرر المحبوب على وجنات الحور وصفحات القلوب

بعث لا وقد الفه الحبر العلامة الوحيد والنحرير الفهامة الفريد مالك رقاب الادراكات والعلوم صاحب

قريحة المنثور والمنظوم منصور المعارك على الاعلام مظفر الجنود من الكملة العظام مقدام كملاء العصر والزمان امام

فضلاء الدهر والاوان شعر محيط العلى والفضل العميم كريم النحل ذو الخلق العظيم وهو المخدوم الاعظم والمولى

الافخم ما من علم الا قد اصاب باقصاه ولا من فن الا قد بلغ منتهاه استاذنا بحر الخير والجاه مولانا محمد

عبد الله ابده الله وابقاه وبصنوف الفضل والاه وقد اورد عليه بعض من هؤلاء الذين سمعت حالهم

ايرادات دلت على قصور فهمه فافتضح بها عند الواقفين على جهله ووهمه شارحا الضابطة الكتاب بالخطيات

سماه خرعبيلاته بسراج التحقيقات شرحه شرحا ممتزجا يوقف على مزخرفاته ومشعرا على مموهاته وقلما

بعض العبارة المنقول عن بعض الشارحين في ذلك مع الاشارة والى ان ترجم كتابه بسراج الاغلاط

اراه مشحونة بافاحش الخطيات والتفضيحات وستعلم ان هذا البعض يمشي في مضمار الغواية ويجري ولا

يدري بانه لا يفهم ولا يدري فهو كالكلب ينبح القمر ولعمرك ما انقص شيأ منه ولا اضر شعر فما ضر بدر التم

ما نبح ودع ما لا يفيدك واحذرا وكالخفاش يريد ان يلقي التراب على النير الاكبر وهل كورت به الشمس وتكدر

بدر القائل شعر الشمس في نصف النهار جلية وخفية عن اعين الخفاش ونعم ما قيل في الفارسي شعر

گر نه بیند بروز شپره چشم چشمهٔ آفتاب را چه گناه

ات خواهی هزار چشم چنان کور بهتر که آفتاب سیاه ولعلمي بان الوقت اجل من ان يضيع في رد

الاباطيل لكن السفهاء لا يتركون القال والقيل فحان ان نشرع في المرام مستعينا بفضل الله المنعام فاقول

صاحب سراج الاغلاط ايها الحبيب الطالب انا الفت لك ضابطة اخرى اقصر من ضابطة المصـ

فی غایة التحصیل ونهایة التحصیل جامعة لضروب الاشکال الاربعة المذکورة مع شرائطها السابقة باسرها

لکن هذه مقتضیة الی الشروط المسطورة کمّا وکیفاً فقط بخلاف ضابطة فانها الی الجهة ایضا متوکلا [illegible]

لانه جسی وعلیه تفتی فمصطلح ان م عبارة عن الموجبة الکلیة وس عن السالبة الکلیة وج عن الموجبة الجزئیة

ول عن السالبة الجزئیة اقول لا یخفی علی من اتصف طبعه بالانصاف ورغب عن طریق الاعتساف

ان هذا اتفاقا للالفاظ والمعانی والفروع والمبانی لشرح الاستاذ قران السعدین وهذا بعید عن صحیح التحریر

فعلینا ان ننقل کلامه لیظهر عند المنصفین مرامه قال الاستاذ العلام فی شرح قران السعدین ویانا

قبل الشروع فی کلام المصنف اضع ضابطة اخری اخصر [illegible] اضبط واسهل من تفصیله للشرائط

فیما سبق مع الاشارة الی شرائط جمیع ضروب الاشکال الاثنین والعشرین تعیینا وتبیینا بخلاف ضابطة

المصنف فانها لا تشیر الیها کلّ الا ان هذه کمّا وکیفا فقط فلنصطلح اولا ان ا عبارة عن الموجبة الکلیة

وب عن السالبة الکلیة وج عن الموجبة الجزئیة ود عن السالبة الجزئیة فعلیک ایها الطالب الحبیب ان

تعرف بهذه الحروف مقدمتی الاشکال بالترتیب بما فی هذین البیتین علی بحر التقارب شعر فاا اب

وجاجب للاول واب باد جب الثانی وااآب وجاجب وآج اد الثالث وااآج وباب وجب ادمه

بحر الرابع تقارب انتهی بلفظه ولا یخفی علی المطلعین علی مختصرات القوم ایضا انه قد جرت عادتهم بتعبیر

اطراف القضیة لقصد الاختصار ولدفع الانحصار من حروف ابجد بالترتیب الی ما یحتاج فیقولون ج ب

فجد و ب وهکذا فی کثیر من العلوم الریاضیة فالاصطلاح المذکور فی قران السعدین قریب من اصطلاحاتهم

وجار علی ما جری علیه کلماتهم فالعدول عنه کما فعله صاحب سراج الاغلاط من غیر باعث لیس من شان

العقلاء کما لا یخفی علی الواقفین الاذکیاء وهذا الاصطلاح اولی واوضح مما اصطلح ان ا عبارة عن الموجبة

الکلیة و[illegible] السالبة الکلیة وج عن الموجبة الجزئیة ود عن السالبة الجزئیة کما لا یخفی علی من له ادنی

مسکة فلک [illegible] علی هذا الاصطلاح ان تعلم مقدمتی الاشکال الاربعة مع الترتیب بهذه الحروف

كما ترى من البيتين الذين على بحر المتقارب شعر فم سن وجم حبس لا دل وسن سم وجس لم لثان وجم سر
[illegible] دل لثالث وهج وجم وسن وجس لم ودل بج للرابع تجنس ولا يخفى على اللبيب الحسيب
ان الاولوية ان الحروف المذكورة في كلا الاصطلاحين في الكافة سواسية باعتبار المعنى
الاصطلاحي الا ان الحروف المصطلحة لصاحب سراج الاغلاط تشعر الى القضايا المرادة من غير المعنى
الاصطلاحي ايضا وهذا غاية السعي للتصحيح قوله لكن لا يخفى ما فيه لان م مذكورة في لفظ الموجبتين وكذلك س
في السالبتين باصطلاح [illegible] الموجبة الكلية وس من السالبة الكلية ليس اولى من نظيرتيه ولم يحصل
الاشعار الى ما هو المطلوب [illegible] الاشعار الى الاعم من النقص فليس بشيء لوجود م في كثير من الاشياء
المغايرة [illegible] موجودة في الجزئيتين بل في الموجبة الكلية ايضا وكذا ل موجودة في السالبتين نعم
لو وجد كل حرف [illegible] الاربعة في كل من القضايا الاربعة بحيث لم يوجد في غير ما قصد عنه لكان للعدول
عن الاصطلاح المذكور وجه ويحتمل ان يكون وجه الاولوية ان الحروف المذكورة موجودة في اول
القضايا المرادة وهذا ايضا باطل بداهة اما تدري ان ل لم يقع في اول السالبة الجزئية وان ج
وقع اول الجزئيتين لا خصوصية له بالموجبة فعلى صاحب سراج الاغلاط بيان الاولوية والرجحان وعلينا التسليم
اورده بالبرهان ثم لا يخفى عليكم ايها الاخوان اذاقكم الله حلاوة التصديق والاذعان ان كلامه هذا
تمامه اقتداء العبارة قران السعدين لفظا ومعنى وبحر البيتين المذكورين وزنا فسبحان من لم يقدر على
غير العبارة ايضا ومع ذلك يلتزم الرد في زعمه والاعجبية المخاصم ارفع من ان يقتفي على اثار من يزعمه
قاصرا واما تشمل هذا الاصطلاح فلكل صبي ان يبدل الحروف اي تبديل من حروف الهجا ويصطلح ما شاء بعد
ان عرف الاجابات [illegible] البحر كان يقال سع فج جل وبج مل للاول وجل لج وهكذا انما الامر ابداع الشعر و
ايراد الالفاظ المستحسنة من قبل نفسه حتى يعتد من المولفين والا فهو مقابلة المنازل [illegible] وقصة عجيبة لا بد
[illegible] قصها عليك تنشيطا لقلوب الطالبين وتفريحا لخواطر المشتاقين وهي ان [illegible] شيطان الانس [illegible]

قصة عجيبة

فخاطب بالابله قال انا شاعر انا شاعر اجاب هو بانا ابر قال الشاعر من الماهر اجاب من الشاعر قال
اسمع قول الشعر اجاب بالمعنى تحمل البرقال كيف تقول اجاب بحيث الشعر انشد الشاعر هذا المصرع الفارسي
مصرع اي دزدفارت محمل در کوه کبک اجاب بان المعنى کمایا ای دزد غارت محمل در کوه مبک قال
ما معنى الکبک اجاب بان الکبک قال طائر یسکن فی الجبل اکل لایحصا اجاب بانه طائر یسکن فی الجبل یاکل
الحصا فعجب الشاعر و قصة المناظره افتخر به و انتم تعلمون بها المتعقون ان شرح سراج الاغلاط القرآن العزیز
لیس الا فی نحو مقابلة الماهر للشاعر شعر بل لا الیجوز بالعلماء فقلت هناک ابیاتا بالعربی شعر با من ازحجر
بجا رحش شده با انفعلی که کرش حمو کنم این بود شرح عظیم تا بحجر کرامر بدیهی نکند عقل او من بر آنم
ستیش تفهیم و لنعم قول شعر خاقانی انکسان که طریق تو سپردند زاغ اند و زاغ را روش کبک آرزوست
لکن لا باس فان مقابلة الباطل بالحق و تضاد الجاهل للعالم لیس هذا اول قاروره کسرت فی الاسلام
قال المصنف عن بیان الاشکال الاربعة مع جمیع شرائطها بالتفصیل و التحقیق اراد ان یذکر ضابطها
مجملة یفید للناس عند حفظها و تعین للطلبا الذی ضبطها و هذه مما لم یات بها احد من الماضین الی الحال غیره
اسعد غفرانه لایخفی ان المستعمل المتعارف تغمده اسه بغفرانه من التفعل دون التفعیل و اما تغمد و لو کان بمعنی
کما فی القاموس لکن لم یثبت استعماله متصلا بغفرانه فعلی ناقل النقل ثقات العربیة فقال ضابطة ای ضابطة شرائط الاشکال
لایخفی علی الواقف علی ترجمة الالفاظ ایضا ان تفسیره بقوله ای ضابطة احترازا بقول المصنف بعده بل
علی فهم ان لفظ ضابطة فی قول المصنف مضاف الی الضمیر الراجع الی شرائط الاربعة و الا فما الفائدة لزیادة
التفسیر و الامتزاج سبحانک هذا خطا عظیم و جناح کبیر یضحک علیه البله و الصبیان الا تری انه یکون قول المصنف
شرائط الاشکال الاربعة لغوا لا طائل تحته لان الخبر هو قوله انه لابد الا شرائط بل محض الخبط العبارة و ایهام
ان الخبر هو آله شرائط الاشکال و سنح لی توجیه عجیب من قبله لایمکن ان یولی احسن منه فاستمع ان الضمیر
المجرور فی ضابطته یرجع الی الشرائط بتاویل المذکور او کل واحد و شرائط الاشکال الاربعة بیان للضمیر المجرور
دوله

قوله انه لا بد اي خبر لقوله ضابطتها ولعله قد يتعجب العاقل بالطبيعة اذ هو لا يقدر على مثله الفضيلة وامكان ان

يحتمل هذا التوجيه فان المصنف البليغ في هذا الكتاب في صدد غاية الاختصار ولا سيما في هذا الباب فلو اراد تصحيح

اي الشرائط لقال ضابطتها انه لا بد اه مع ان المنقول كما هو عن كابر اضافة الضابطة الى لفظ الشرائط الاربعة

اي المذكورة بحذف المضاف اليه وعوض الالف واللام عنها قول هذا اضحك عجيب ومجيب عجيب فان المذكورة

صفة لا مضاف اليه ولا معنى للتعويض ايض ولو اراد من المضاف اليه الاشكال فهنا فيه خديث التعويض مع

انه ليس من قبيل المحل بل زاد صاحب سراج الاغلاط من قبل نفسه على ان عطف قوله وعوض الالف واللام عنه بصيغة

الماضي كما اعرب في امثل المستعمل عجيب جدا لا يفهم وجه لي جواب من قبله بان يقدر ادمن الاضافة البيانية

ولعله يترشه فان الغريق ياخذ الحشيش وانت تعلم ان المقام يابى كل الاباء عن هذا التوجيه المخالف لكلامهم في امثال تلك

المقامات كما لا يخفى اعلم ايها الخليل ان الضابطة والقاعدة والقانون والاصل بحسب الاصطلاح الفاظ مترادفة

اي قضية كلية تنطبق على جزئياتها والمراد بها القانون الذي يعرف بها شرائطها مجملة اي الامر الذي اذا تحقق

في القياس الاقتراني الحملي كان جامعا للشرائط الماضية قطعا ويظهر منه الضروب الاثنان والعشرون التي تكملها

ومن ههنا يظهر ركاكة ما قال بعض ابناء الزمان ان الضابطة عرفا ترادف القاعدة والقانون واما على اصطلاح

المصنف فهي الامر الملازم للشرائط المذكورة انتهى لان اصطلاح المصنف ليس مباينا للقوم لا يخفى عليكم ايها الطالبون

العاقلون اذاقكم الله مذاق التحقيق والانصاف بعدكم عن الجور والاعتساف ان ضابطة التهذيب عبارة

عن الامر الجامع لشرائط الاشكال الاربعة بل عن المعاني المخصوصة من حيث التعبير عنها بتلك الالفاظ او عن الالفاظ

الخاصة الدالة على هذه المعاني حتى لو ابدلت الالفاظ او المعاني لا يصدق عليها تلك الضابطة فحالها كسائر

الكتب فلا محيص لها من انها لا تصدق على غير تلك الالفاظ او المعاني من القواعد نحو كل فاعل مرفوع ومثله

فالضابطة عرفا وضابطة المصنف شتان بينهما وايض ليست هي ههنا قضية بل جزؤها كما لا يخفى على احد من المحصلين

فعلى المنصفين ان يحكموا من هو مصداق هذا القول ولعل منشا غلطه عدم التدبر في كلام بعض الشارحين كما لا يخفى

على من تتبع شروحها فسبحان منه لا نفهم ظاهر الكلام وينسب عدم التدبر الى الاعلام اللهم اعطنا فهم
المخاطبين كما جعلته من المخاصمين ثم قال هذا البعض في شرحه وفيه ما اقول اما عكسا فلانهما لا تشتمل على كبرى
السابع من الرابع او لانها سالبة جزئية لا تشتملها كالا التردد بين متعددين في لامع الضميمة بهما ما طردا فلا
على فعلية صغرى بعض الضروب من الرابع كما قال وامع ان الشرائط السابقة ليست مشتملة عليها ثمت عبارته
بحصلتي هذا المحصل اشتبه عليه الشمول بالاشتمال كما لا يخفى على اهل المهارة والكمال ثم تهم تان العاقل يكفيه الاشارة
اقول الحق ان دفع هذا الايرادين اوهن من بيت العنكبوت في هذه العبارة خبط عجيب لفظا ومعنى اما الاول فلا يخفى د
اما الثاني فلانه لما ثبت ان دفع الايرادين اوهن علم قوتهما وهذا ولو كان يتعلق بنفس الامر لكن مقصوده خلاف
ذلك فلعل كلمة الحق قد تجري على لسان الانسان ولو كان من العدوان لان السابع منه يندرج تحت عموم
موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل اذ صغراه موجبة كلية هذا الجواب تفضيح له فان الاعتراض انما كان
بعدم اندراج كبرى السابع والجواب انما هو باندراج صغراه ونعم ما قيل في الفارسي شعر سوال از آسمان
جواب از ريسمان گويد لكن سنح لي توجيه حسن من قبله لا يرجى دقته ولعله يلتزمه وهو ان هذا
الجواب مطابق لقوله السابق دفع هذا الايرادين اوهن من بيت العنكبوت **فان قلت** لا ريب ان قوله
عموم موضوعية الاوسط يشير الى صغراه وهذا القدر كاف للاشارة الى الضرب فان ترك الكبرى اشارة الى
عمومها يعني كيفما كانت الكبرى موجبة كلية كما في الاول من الرابع او جزئية كما في الثاني منه او سالبة كلية كما
في الرابع منه او جزئية كما في السابع منه فيشتمل على كبرى السابع قطعا بهذه الحيلة **قلنا** لو كانت الاشارة
الى مقدمة مع ترك الاشارة الى اخرى مشعرة الى عمومها كافية لبيان الضروب معتبرة عند المصنف لم يحتج الى تجشم
بيان مقدمتي الضروب سوى السابع مع انه في صدد غاية الاختصار حتى عبره بعض الشارحين بالاعجاز
ولهذا لم يصرح بهذه الاشارة احد من الشارحين الكاملين ولا صاحب سراج الاغلاط الا انهم صرحوا بان قوله
عموم موضوعية الاوسط انما يشير الى كبرى الاول والثاني والرابع والسابع من الرابع ايضا وايضا زاد

على ما قالوه من مادة اجتماع التردد بين قائلين بان بينهما منع الخلو لا الجمع فثبت العكس اى عكس الحمل مريدا بالعكس
معناه اللغوى وثبوت ذلك ظ مما قررناه لك آنفا واما لو اريد به مقابل الطرد فلا يصح كما عرفت انه لم يثبت نحوه
[illegible] امر غير صحيح اذ هو من شان المعاندين ولان شمول الضابطة على فعلية صغرى بعض الضروب
من الرابع لا يضر الاطراد لانه بالتبع لا بالذات والمقصود الاطراد اولا وبالذات لا ثانيا وبالعرض لا يخفى
عليك ايها الاخ الذكى ان الايراد انما كان على قولهم ان المراد من الضابطة الامر الملازم للشرائط
المذكورة وجودا وعدما بانه ليس بملازم وجودا اذ توجد الضابطة مع فعلية صغرى بعض الضروب من الرابع
بخلاف الشروط المذكورة فيما بين وهذا الجواب انما يصح اذا كانت فعلية ملاقاة الاوسط للاصغر نوعين نوعا
اولا وبالذات ونوعا ثانيا وبالعرض كيلا يلزم من اعتبار احدهما فى الضابطة دخول الآخر حتى يصح قوله
المقصود بالذات ثبوت الطرد اولا وبالذات وهو حاصل ومنشا وقوعه فى هذه المغلطة عدم فهمه عبارة
اليزدى فانه قال اولا ان قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل يشير الى فعلية صغرى بعض
الضروب من الرابع ايضا ولما كان يرد عليه انه كيف يكون الاشارة الى فعلية بعض الضروب من الرابع
مع ان المص ليس فى صدد بيان الرابع جهة اجاب عنه بان هذه الاشارة استطرادية ضمنية والمقصود
الاصلى بيان فعلية الاول والثالث فلو اشير فى ضمنه الى فعلية الرابع ايضا ولو لم يقصد ها حين الاشارة فلا بأس
اذ لما حصل المقصود مع زيادة امر لا ضير فيه وانت تعلم ان هذا الايراد الذى اجاب عنه اليزدى غير ايراد اورده
الاستاذ العلام فى قران السعدين طردا على تعريفهم كما علمت وهو لا يندفع بما اجاب اليزدى كما لا يخفى ولعل
صاحب سراج الاغلاط فهم ان الايرادين واحد كما يدل عليه قوله الآتى على انه نسب هذا البعض الايراد
المذكور الى نفسه مع انه ذائع شائع حتى لا يخفى على الصبيان لا يدرى ماذا اراد من الايراد المذكور مع ان
المذكور فيما قبل هما الايرادان فكان عليه ان يعين المراد ولعل الباعث على هذا القول [illegible] هذا الاجل لجمودة
طبعه وجمودة فكره ولما لم يقدر على ابداع شى من السؤال والجواب ورأى المعاصر [illegible] فى هذا الباب

حسد كل الحسد واضطر فقصد ان لا ينسب الايراد الى من [illegible] بادراك [illegible] اسعد فيه
لم يدر بين الشيء ما فيه فان [illegible] تحقيقه وذكره كما سمعه من [illegible] فقال هذا من نتائج [illegible]
انتسابه الى الشارحين وغيرهم ولو كان ذلك فحسبه العلم لم يذكره الشراح مع كثرتهم وجلالة قدرهم الاعزة
وتذكيرهم الايراد والبعيد لكن سنح لي توجيه وجيه من تلقاء نفسي وهو ان هذا مبني على قصده ان خير الايراد بين
المذكورين في قران السعدين مما اجاب عنه اليزدي بواحد فهذا انما هو قصور فهو لا قصور نفسه بما قال
بعض من يتصدى الشرح ها راد على بعض الشارحين بقوله ان قلت هذا عجيب فوق الاعاجيب ومضحك
فوق المضحكات لا كالضحك في منابت الزعفران يضحك عليه البله والصبيان فان قوله ان قلت الخ
جواب عن اعتراضين اوردهما الاستاذ مد الله ظله في قران السعدين من تلقاء نفسه لا رد على احد من الشارحين
كيف ولم يذكرا احد من الشارحين حتى يرد عليه واعجب من هذا ما قال في الحاشية المنهية [illegible] في حاشية
المنهية على بعض الشارحين [illegible] من الشارح اليزدي الذي قال في الاهتمام [illegible] فليس هذا الا القاء التراب على اعين المبصرين ولم يذكر
بعد في قران السعدين لفظ بعض الشارحين حتى يراد منه اليزدي فعلى طالب الحق الصواب ان ينظر بعين الانصاف
في هذا الباب ويعلم انه من لا يعلم المرام من كلام الاعلام ومن يعترض عليهم بغير التعمق والامعان من [illegible]
والبهتان انا نصطلح على ان مراد المصنف من الضابطة الامر المشتمل على تلك الشرائط اي متى وجدت الضابطة
وجدت الشرائط من غير عكس كلي فثبت الطرد والعكس قلت على هذا التوجيه لا تبقى الضابطة على اللطافة
الا ترى ان الضابطة هي الامر المجمل للشرائط المفصلة ولا شك ان المجمل عين المفصل وانما الفرق بالاجمال
والتفصيل فصار التلازم بينهما ثم كلامه ملخصه فليس بشيء لان في ذلك البعض بري عن مثله علينا ان ننقل الملخص عنه
بلفظه حتى يظهر ان هذا تلخيصه وتدليسه قال الاستاذ العلام في شرح قران السعدين فان قلت انا نصطلح على ان مراد
المصنف من الضابطة الامر المشتمل على تلك الشرائط اي متى وجدت الشرائط وجدت الضابطة من غير عكس كلي فان المراد
باشتمالها على غير تلك الشرائط ايضا كفعلية صغرى بعض الضروب من الرابع ولا ينتج كبرى الضرب السابع

العلوم موضوعية الاوسط اعني كيف ما كانت الكبرى قلت هذا التوجيه مع عدم بقاء الضابطة على الحسن
واللطافة على هذا التقدير في غاية السخافة الا ترى ان الضابطة هي الامر المجمل للشرائط المفصلة ولا شك
ان المجمل عين المفصل وانما الفرق بالاجمال والتفصيل فلا بد من التلازم بين الشرائط والضابطة والا يلزم مفاسد
اخرى هذا كلامه وانت خبير ان الصدر بقوله ان قلت جوابان عن الايرادين السابقين لكن على خلاف
ترتيب اللف والنشر فالاول جواب عن الايراد الثاني والثاني عن الاول وحاصل الجواب الاول تسليم
الملازمة وعدم بطلان التالي على هذا الاصطلاح اي عموم الضابطة عن الشرائط مسلم لكنه ليس بباطل
وحاصل الثاني شمولها الكبرى السالبة بتركه مطلقا اي كيفما كانت الكبرى مع الصغرى المستفادة من عموم
موضوعية الاوسط وبالجملة مدار هذين الجوابين على عموم الضابطة عن الشرائط واما حاصل قوله قلت هذا
التوجيه الخ فهو ايراد على هذا الجواب المبني على عمومها حاصل الايراد الاول ان الضابطة على هذا
الاصطلاح لا تبقى على الحسن واللطافة وانما حسنها لكونها جامعة ومانعة وحاصل الثاني ان الضابطة اجمال
الشرائط المفصلة ولا شك ان المجمل والمفصل متحدان في الصدق على شيء اي متساويان صدقا فلو صدقت
الضابطة على شيء لا يشتمل عليه الشرائط لم يكن بينهما اجمال وتفصيل واما قوله والا يلزم مفاسد اخرى اشارة
الى ما نقلنا سابقا من انه يحتاج الى بيان مقدمتي الضروب سوى الرابع الى آخر المقدمات فهي دليل آخر لابطال
العموم واذا عرفت ذلك فاعلم ان ما قال صاحب سراج الاغلاط تم كلامه ملخصه ليس تلخيصا لكلامه بل تدليس
الحق بالباطل وتلبيس الصدق بالكاذب اذ قد عرفت ان المذكور في قران السعدين متى وجدت الشرائط
وجدت الضابطة من غير عكس كلي وحاصله كلما وجدت الشرائط المذكورة وجدت الضابطة بان اندرج
الشرائط تحتها وليس كلما يشتمل الضابطة على شيء يشتمل عليه الشرائط ولذا فرع عليه بقوله فلا باس باشتمالها على غير
تلك الشرائط ايضا فهذا في صدد اثبات العكس فقط دون الاطراد منا ديا عليه بقوله من غير عكس كلي فتفريع
الملخص المدلس بقوله فثبت الطرد والعكس مبني على عدم فهم ظاهر الالفاظ ايضا فضلا عن التعمق في المعاني

كما هو دابه او مبني على تلبيسه وتدليسه ولا ثالث لهما وكذا المفهوم من كلام الملخص ان حاصل قوله قلت آه ايراد

واحد اما نعلم ان قوله الاترى كالعلة لقوله لا تبقى الضابطة وانت تعلم مما سبق ان حاصله ايراد الايرادين

فعلى طالبي الحق والانصاف ان يحكموا بان ايها مصداق هذا الجزاف وهذا اتهام محض عليه ولا [illegible]

من هذا القول مع انه لا شائبة في كلام قران السعدين من القول بالرد على بعض الشارحين لم يظهر

منشأ وقوعه في هذه الورطة الظلماء ولعل له يحدث بعد ذلك امرا على ان الحكم بان المجمل عين المفصل مطلقا غير

صحيح لان من الاحكام ما يتعلق بالاجمال لا بالتفصيل هذا مبني على سوء فهمه والمقصود من قولهم المجمل عين المفصل العينية

ذاتا كما هو المتعارف وفيما يترتب على اتحاد الذات وهو كاف للمقصود اي التساوي صدقا واما الفرق

بالاجمال والتفصيل فلا يضر مع انه صرح بقوله انما الفرق بالاجمال والتفصيل الاترى ان الفعل مثلا يستقل

بالمعنى الاجمالي ولا يستقل بالمعنى التفصيلي كما حققه افضل المدققين قال في الحاشية المنهية افضل المحققين

قاضي مبارك رح انتهى فهذا القول ينادي على ان الفرق بين المعنى الاجمالي والتفصيلي استقلالا وعدمه

من ابداعات القاضي رح ويؤيد هذا المعنى قوله وتبعه احسن المحققين مريد امنه مولانا محمد حسن رح كما في المنهية

وهذا مبني على الغفلة عن كتب الاعلام او على عدم التدبر في ظاهر الكلام المعلم بان السيد الزاهد رح قال

في الحاشية المتعلقة على الشرح الجلالي ومما ينبغي ان يعلم ان معنى الكلمة معنى واحد اجمالي يحلله العقل الى هذه

الثلثة كما يشهد به الوجدان السليم وهو امر مستقل فان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة ومختلفان باختلافها

فما اشتهر ان الفعل لاشتماله على النسبة مدلول التضمني مستقل دون المطابقي كلام ظاهري انتهى ولان الاجمال والتفصيل

ليس بينهما تقابل التضايف فانهما اي الاجمال والتفصيل وجوديان يتواردان على موضوع واحد كالقضية

هذا مم لم لا يجوز ان يكون احدهما عدميا بان يفسر الاجمال بعدم التفصيل عما من شانه ان يكون مفصلا ومع ذلك

لا يد لقوله ولا يتوقف تعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر من الدليل ودعوى البداهة في محل النزاع مكابرة

والصحيح في العبارة [illegible] على الاخر بدل بالنسبة الى الاخر او زيادة بل لا يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كما

فيتعلق قوله بالنسبة بتعقل لا على الاخر لقوله يتوقف فيصح المعنى — فيتعلق بقوله يتوقف — لا يخفى

بيان اغلاط الفاخر

لا يخفى على المحصلين هذا مما افاده اشرف المحققين والمدققين الاستاذ المحقق مولانا ركن الدين في حاشيته على شرح

السلم فاذا لم يثبت تقابل التضايف بينهما فالعينيه بالطريق الاولى اى فلم يثبت العينيه بالطريق الاولى

وليس هذا الا ضلال مبين فان الانسان والحيوان الناطق ليس بينهما تقابل التضايف ومع ذلك متحدان

ذاتا وعينا وليت شعري من اين اخترع عليته عدم التضايف لعدم العينيه الا ان بنا كلامه زيدا نهدامه

بتمامه وخسامه على مثل ذلك ولنعم ما قيل ومن يضلل الله فلا هادي له فايها المصنفون ما توا نصافكم ان كنتم

صادقين ان اي المتخاصمين وقع في الغي والضلال وايهما مصداق هذا المقال ومن لطائف هذا المعترض

انه لا يفهم معنى كلام الاعلام ويعترض عليه بغير التعمق والامعان فالى توقع في المغلطة الصريحه والانتساب

الى من هو برى عن ذلك كل البراءة ناش من جهله المركب وحينئذ ما قال في الفارسيه شعر انكس كه نداند و

بداند كه بداند در جهل مركب ابد الدهر بماند اللهم الا ان يوجه بما يسنح لي توجيه وجيه من قبله وهو ان مراد هذا

قوله هذا المعترض نفسه فاذا صح كلامه يتضح مرامه كما يدل عليه مقاله نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات

اعمالنا واما قوله فتامل فلعل فيه اشارة الى ان كل ما سبق انما نشا من غلبه عساكر الاوهام الباطلة وجنود الخيالات

الفاسدة على عقله الغوى وفكره الغبي وهذه الاشارة موافقة لما يريده في كلام الاعلام بانهم لما اتوا مثل هذا

اللفظ اتفاقا ما بعد تحقيق انيق وتدقيق رشيق ثم جاء قوم بعدهم معترضين عليهم بان استاصلوا عند انفسهم مقالاتهم

وكلماتهم فهذا الرجل يقول هذا ليس اعتراضا من قبلهم بل المعترض عليه كان مطلعا عليه حيث اشار بقوله تامل و

تدبر مثلا الى ان ما قلنا سابقا وسودناه صفحات القرطاس كلها باطل وسياتيك مثل هذا في هذا الشرح الصغير

ويل هذا الا بنا قصر وهدم مصر انه لا بد في انتاج كل قياس اقتراني حملي من احد الامرين على سبيل منع الخلو اما

عموم موضوعية الاوسط اي اشتماله على جميع افراده بان يكون كل واحد من افراده محمولا عليه الاكبر او الاصغر يعني

بها ان القضيه التي يكون الاوسط فيها موضوعا كانت كلية وعموم موضوعية الاوسط يستلزم لكون القضيه كلية

فان بين عموم الموضوع وكون القضيه كلية تلازم هذا الكلام وكذا ما بعده الى كما لا يخفى منقول عن بعض الاعلام

لكن اخطأ هذا الناقل حيث بدل اللازم المرفوع عن التلازم المنصوب وصنعة الكناية اخرى واجدر لانهم

قالوا الكناية ابلغ من التصريح فاندفع بما ذكرنا فيه نظر على رأيه بان الجواب ليس من مخترعاته كما لا يخفى وذلك لانه

اعترض على قول الاستاذ فان السعدين انما فسرناه ان هذا البعض نسب كلام الغير الى نفسه [illegible] عموم موضوعية

الاوسط كلا الاعتراضين من بعض الافاضل المراد به مولانا مرزا جان الباغنوي ان الاول كون المراد [illegible]

كلية القضية اصطلاح غريب في هذا الفن فان العموم فيه لا يستعمل بهذا المعنى بالكلية انتهى وذلك لان هذا المراد

بطريق الاستلزام والكناية لا بحسب الاصطلاح كما فهمه والثاني ان المتبادر من هذه العبارة انه لا بد ان يكون

الاوسط نفسه كليا اذا كان موضوعا الا ان تكون المقدمة التي يكون الاوسط فيها موضوعا كلية تم كلامه وهذا لان

تبادر المعنى الحقيقي لا يضر في الاستلزام والكناية كما لا يخفى لذا ذكره بعض المحشين لشرح المتن فتأمل فيه اشارة الى

ما اخطأ في النقل كما نبهناك وهذا غاية التوجيه من قبله على دابه واما نحن على رأينا فتوجيه بالمكسورة قد ترفع

الاسم والجزء معا فتدبر وقد ادى به الى كلية الكبرى في الشكل الاول وكلية احد المقدمتين في الشكل الثالث وكلية

الصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والثامن من الرابع فحصلت الاشارة الى شرائط الشكل

الاول والثالث باسرها كما وبعض الضروب من الرابع كما عرفت وتركت امثلتها لانها لا يخفى على احد من المحصلين

لما كان هذا الكلام موافقا للشارحين الكاملين من دون زيادة من قبل نفسه تركناه بحاله لا يقال على هذا يلزم

ان يكون كلتا مقدمتي الشكل الثالث كليتين مع انه مناف لما مر لانه شرط فيه كلية احدهما لانا نقول المراد منه

كلية احدى المقدمتين ايضا متابعة للاول والرابع ولانه ضابطة للشرائط السابقة وفي الشرائط السابقة

مذكورة كلية احدى المقدمتين فيه ايضا كذلك ولا يخفى ان هذا تمحيل محض وتوجيه صرف فانه ماذا اراد من المشار اليه

اعني قوله عموم الموضوعية الاوسط الكلية اي كل قضية يكون الاوسط فيها موضوعا ينبغي ان يكون كلية او جزئية محصورة

او مهملة تلازم الجزئية والاولان ينافيهما ترك السور مع ان الاول يقوي الاعتراض والثاني يتحد مع الثالث ثم لا

دافادة فما يرد على هذا يرد على ذلك وهو انه انما يصح من الجواب بنقله بقوله وقد اجيب عنه بان كلما كان

احدى مقدمتيه كلية يصدق هناك المقدمة التي موضوعها الاوسط يعني به قضية مهملة تصدق بوجود فرد واحد

انتهى كلامه بحصله لا ما قال هو من قبل نفسه فاذا ثبت لديك ان الجواب الاولى ليس شئ اذ ارادة كلية

المقدمتين انما يكون من قوله عموم موضوعية الاوسط وهذا الاصح الاعلى الاحتمال الثالث وهو بعينه

الجواب الثاني غير ذلك انما نشاء عن قصور فهمه كما هو دأبه اما موضوعيته ليس مطلقا بل مع احد الامرين على

سبيل منع الخلو اما مع ملاقاته اي حد الاوسط للاصغر بالفعل اما بان يكون الاوسط محمولا عليه بالفعل اشار الى

صغرى جميع الضروب الشكل الاول واما بان يكون الاصغر محمولا على الاوسط بالفعل كما في صغرى جميع ضروب

الشكل الثالث والضرب الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع فقد اشار به الى شرائط الشكل الاول

والثالث باسرها كما وكيفا وجهة والى فعلية الصغرى في الضروب المذكورة آنفا من الشكل الرابع الظاهر ان الضمير

المجرور في باشارته يرجع الى قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل وانت تعلم ان هذا القول لا يشير الى الكمية اصلا لما

يدل عليه قوله وقد بعثت الاشارة الى كلها كما فبان لك ان قوله كما هناك غلط محض مبني على عدم التمييز بين

الكيف والكم وحاصل الكلام ان صاحب سراج الاغلاط نقل من شرح قران السعدين لكن الله تعالى لما لم يعط

له الطاقة على ذلك كثيرا ما يغلط في النقل ايضا ومن لم يهده الله فليس له من هاد ولكن الاشارة الى شرائط الاول

والثالث كما وكيفا وجهة اولا وبالذات والى صغرى الضروب الاربعة المذكورة من الرابع جهة ثانيا وبالعرض

لان المقصود الاهم بيان جهة الاول والثالث وبين جهة الرابع في ضمنه ايضا ولا مشاحة في ذلك بل هو

احسن من عبارة قران السعدين بادنى تغير في بعض الكلمات قال بعض الشارحين الاولى ان يؤخر قوله

بالفعل من قوله حمله على الاكبر لان ذكره معتبر في هذا المحل ايضا تم كلامه لما نقل هذه العبارة بعينها بغير

تصرف فيري ذلك الشارح عن اتهام هذا الناقل والا فقد رايت حاله في النقل بالمعنى من انه ما تيسر له

الاطلاع على المراد ولما اراد من الاف ذوا عرض عليه بعض ابناء الزمان بكلام طويل وحاصله انه لو

كان المقصود بيان جهة التأخير قوله بالفعل عن قوله حمله على الاكبر ليتعلق بهما وابتهج ... الشرائط

الاربعة الباقية بحسب الجهة انتهى لا يخفى على طالب الحق والسداد ان في هذا الحاصل خبطا ظاهرا لفظا ومعنى
اما لفظا ففي قوله لتأخر والصحيح لا لتأخر وكان عليه ان يؤخر كما في الحاصل منه وفي قوله المتعلق بهما بل اللام
ليتعلق بهما بالباء ولا ادري ماذا اراد من التغيير سوى ارجاع الصحيح الى السقيم واما معنى فاما اولا فلان من جملة
لهما غير مذكور فيما سبق ومع ذلك صار في الكلام ايجاز مخل لم يكن كل ذلك في قران السعدين ومع ايضا لم يكن
فيه اطناب ممل حتى تصلحه لان فيه كلام طويل كما قال هذا الرجل لعدم فهمه كما لا يخفى على الواقفين الاذكياء و
اما ثانيا فلان الاستاذ العلام مد الله ظله العالي لم يعترض على ما قال شيخ الاسلام بذلك الطريق الذي
اورده صاحب سراج الاغلاط بل مهد اولا تمهيدا اندفع به قوله ما اورده صاحب سراج الاغلاط من خبط .
العبارة واخراجه من الضبط بتقديم وتأخير حتى تحير الناظر وزعم المخل الباهر فعلينا ان ننقل كلام قران السعدين
ليظهر عند الناظرين حال الطرفين وهو هذا لكن الاشارة الى صغرى ضرب الرابع استطرادية ضمنية اذ
المقصود بيان جهة الشكل الاول والثالث وقد بين في ضمنه جهة الرابع في الجملة ولا ضير بل هو حسن
هذا كما اذا رميت سهما فاصابه وصيدا آخر فهو من الاتفاقات الحسنة لا بالقصد والارادة وانشد حسب الحال
هذا المصرع الفارسي مصراع چه خوش بود که بر آید بیک کرشمه دو کار انتهى ما قال فيما سبق ولو كان
المقصود بيان جهته ايضا فعليه ان يؤخر قوله بالفعل عن قوله حمله على الاكبر ليتعلق بالملاقاة والحمل كليهما اذ الفعلية
شرط فيما يشير اليه قوله او حمله على الاكبر ايضا وايضا كان عليه بيان الشرائط الاربعة الباقية بحسب الجهة كما هي
مذكورة في المطولات ومن ههنا تبين اندفاع ما قيل ان الاولى ان يؤخر قوله بالفعل عن قوله حمله على
الاكبر لان ذلك معتبر في هذا الحمل ايضا هذا كلامه بلفظه وحاصل الدفع ان معنى القول الاشارة الى ضروب الرابع
استطرادية ان المصرح لم يورد لفظ بالفعل لبيان جهة الرابع بل الاول والثالث فقط ولم يخطر بباله حين
البيان ان بيانهما يبين جهة الرابع ايضا حتى يتعلق قصده اليها ايضا لانه لم يكن في صدد بيان جهة
بل اتفق الامر كذا انه [illegible] جهة الاول والثالث وكانت جهة الرابع هي الفعلية اشير اليها تبعا
غير

غير قصد ورؤية ويدل على هذا المراد تمثيله بقوله كما قال ما رميت اذ رميت الاية لو كان مقصوده ذلك الى اخر قوله بالفعل حين حمله على الاكبر لكن لما لم يكن مقصوده لم يؤخر كيف وتواخره بتلك الارادة لم يكن ضمنا بل قصدا كما لا يخفى على المطلع على معنى قولهم قصدا او ارادة ويعلم ضمنا وايضا لو كان ذلك مقصوده بين الشرائط الباقية بعضه هذا غاية التسهيل لمن لم يهتد الى السبيل ومن لا يفهم بهذا القال والقيل فلا يريد الرشد من الرب الجليل قوله به نستعين ان غرض ذلك البعض من هذا انه لما دخل بعض الضروب من الشكل الرابع ولو بالتتبع فلو اخر قوله بالفعل عن القولين المذكورين لدخل جميع الضروب فيه هذا سوء الانفهام وتحريف الكلام من الحق الى الباطل من الاوهام وانا قد بينا لك المراد والحاصل انه عندنا بانه ممن يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون ما ذا يشاؤن من جهالة ولا يلزم من ذكر احد الشروط بحسب الجهة ذكر سائر الشروط الا ان بيان هذا الشرط بحسب الاستطراد والتتبع كما عرفت هذا بناء الفاسد على الفاسد والا فهو ينادي بقوله ولو كان مقصوده بيان جهته لكان عليه ان يؤخر او غيا ايها الخلان احكموا بالصدق والايقان ما ذا يقول لمن لا يفهم العيان ويطغى في ظاهر البيان على ان ما قاله البعض ابناء الزمان من ان الشرائط الباقية سوى الفعلية اربعة ليس بصحيح لان ما عداها خمسة كما يجي فانظر لعل هذا مبني على عدم تتبعه وتدبره في كلام الاعلام او لم يعلم بما قال الرازي في شرح الشمسية لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات حتى لا يستعمل فيه الممكنة اصلا الثاني ان تكون السالبة المستعملة فيه منعكسة الثالث اما صدق الدوام في الضرب الثالث على صغراه بان يكون ضرورية او دائمة او العرفي العام على كبراه بان يكون من القضايا الست المنعكسة السوالب الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب الخامس كون صغرى الضرب الثامن احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه العرفي العام انتهى ملخصا وتبعه مولانا بحر العلوم في شرحه وكثير من المحققين وزاد هذا الرجل فيما عد على هذه الخمسة كون كبرى الضرب السادس احدى الخاصتين وصغراه فعلية وسماه شرطا خامسا وخامس تلك الخمسة سادسا مطابقا لما قال الشاه عبد الغني في شرحه ولم يدر ان هذا الشرط على تقدير التسليم مما لا طائل تحته اذ فعلية الصغرى

مما لا حاجة اليها لما مر في الاول من كون القياس من القطعيات ولذا كون الكبرى من احدى النتائج
لما مر في الرابع من كونها في السادس من القضايا المنعكسة السوالب وهذا اي عدم الحاجة ابين
كبرى السادس في الخاصتين والاضافية ما مر في الرابع فافهم ولكن من المنصفين ولا تسرع بالرد
حتى لا يكون من المكابرين ومع قطع النظر عن ذلك لا باس في عدها خمسة فان القوم قد اختلفوا
والناس فيما يعشقون مذاهب ثم اعلم ايها الانيس انه قال الفاضل مرزا جان رح ان الظاهر من الملاقاة
الارتباط والنسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب كليهما لا الحكم الايجابي فقط كما فهمت الا ان يقال هذا مبني على
العرف وهو يفهم منها الايجابي فقط فقال انتهى كلامه عبارة الفاضل رح هكذا الظاهر ان يقول الملاقاة هي ارتباط
النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب لا الحكم الايجابي فقط كما فهمت الا ان يقال هذا مبني على العرف العام
وهو يفهم منها الايجاب فقط انتهى بلفظه من غير تصرف ومقصوده على ما يحكم به الطبع السليم ان المراد بهما الكلام
والملاقاة اصطلاحا عندهم ارتباط النسبة وهو اعم منه ومن السلب اللهم الا ان يتكلف ويقال مبني على اطلاق
العرف دون اصطلاحهم وعندهم غلب استعماله في احد فردي المعنى الاصطلاحي اعني الايجاب وانت خبير بان
في هذا الجواب تكلفا كما يشعر به كلامه ايضا فالمنساق من كلامه انه ليس عنده جواب من غير تكلف لما ترى ان
دابه في هذا الكتاب ايراد مثل ذلك الاعتراض مصدرا بقوله لقائل ان يقول كما لا يخفى على من له ادنى دربة
فاذا استبان مكر صاحب سراج الاغلاط من ادخال لفظ الظاهر اولا والحاق لفظ فقال آخرا وهو بري منه
ثم بيان وجه التامل بقوله اقول وجه التامل ان الملاقاة بحسب اللغة ايضا بمعنى الايجاب لانه بمعنى الاتحاد الذي
هو منشا الحمل والسالب فيه سلب الحمل وخفي عليه ان انتساب هذه الاشارة الى لفظ الظاهر كان اظهر بالنسبة الى لفظ
تامل فلا ادري ماذا قصد من زيادته وما يخادع من ايراده الا ان كيده عظيم سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا
انك انت علام الغيوب ثم لا يخفى على الطبائع السليمة والقرائح المستقيمة ان لفظ تامل ونحوه ولو وقع في امثال
تلك المقامات لكن الاشارة الى مثل ما اراد صاحب سراج الاغلاط فان من شان العقلاء ابطال المبطل

الخالية عن الكدورات صراحة وبيان ما عداها من التوجيهات الضعيفة اشارة دون العكس كيف ومن المستبعد
ان يعبر الرجل المطلب المكلف فيه صراحة ويسود صفحات القراطيس ويأتي بلفظ تأمل وتدبر آخر العبارة مشيرا
الى ان في نقلهما نقلا غلط فاحش او تكلف فاضح والحق ان الاولى جيره وتركنا ذكره كما لا يخفى على ذوي الابصار
والبصائر ويدل لاشك شاكا في اذعان بطلان ما قال هذا الشارح فاندفع ما قال بحر العلوم في رد الفاضل المذكور
من ان الملاقاة المصاحبة بين الشيئين بان يكون احدهما تابعا للآخر هذا كالعمل على قوله جل من قائل لا تقربوا الصلوة
من غير النظر الى قوله وانتم سكارى انتهى تمام عبارة بحر العلوم رح هذا واستعارة لثبوت احدهما لجامع المصاحبة انتهى
بلفظه فالظاهر من قول بحر العلوم رح ان الملاقاة معنى آخر اصطلاحيا سوى الاول لشامل للايجاب والسلب
عليه مدار كلام المص رح وليس مقصوده ان هذا معناها لغة والا اكتفى بالمصاحبة بين الشيئين ولم يزد قوله بان يكون
احدهما الخ كما لا يخفى على المحصلين ويحصل مقصد هذا المدلس من الاتيان ببعض قول بحر العلوم رح دون بعض ايهام الناس في
ان ما قال بحر العلوم رح والاستاذ مد الله ظله في قران السعدين متحدان او فهم ذلك بغلبة الغواية كما يدل عليه قوله و
اندفع ايضا ما قال بعض ابناء الزمان تعالى انما فسر الملاقاة بالحمل ايجابا لانها بمعناها اللغوي اي بالكيد بكر يوسف لان
ذلك الفاضل قائل به ايضا كما عرفت في وجه التأمل واذ قد عرفت ان مقصود بحر العلوم من الملاقاة هو المعنى الاصطلاحي
فلاشك ان ما اورده الاستاذ عم فيضه في قران السعدين معنى لغوي فشتان بينهما فاين التبعية كما زعم واما حال وجه
التامل فقد علمت مفصلا والعجب من هذا البعض انه نسب كلام الغير الى نفسه على ما هو من دابه والعجب العجيب من هذا
المعترض الغريب اما اولا فلما عرفت ان بين الجوابين فرقا بينا فالاعتراض على سوء فهمه دون مرام الغير واما ثانيا فبانا
سلمنا انه اقتفى اثر بحر العلوم في الجواب ومآل الجوابين واحد لكن من اين عرف هذا الرجل انه قائل بان هذا من نتائج
افكاره فانه لم يقل سنح لي او ابدعها قوة فكري او اقول او قلت وان لم يكونا نصا على هذا المعنى في كل موضع و
مثال تلك بل قال فسرنا وصيغة المتكلم مع الغير لا يصح على ما زعم والا فهذا الايراد يرد عليه بالطريق الاولى فانه
نقل هذه الصيغة في عدة مواضع من هذا الكتاب مصدرة بمطالب ليست من قبل نفسه بل من الاغيار منها ما مر من قوله

بما ذكرنا من معنى عموم موضوعيته ومنها ما في الحاشية قوله النسبة المختصة الخ ومنها ما في الحاشية على ما يتعلق

منها على انا نقول كون العبارة على هذه الطريقة الخ ومنها ان فيه يقولنا محمولا فيهما ومنها ما قيد نا بذلك القيد او و

منها ما فهمنا ها هنا من هذه الملاقاة الخ ومنها ايضا قوله ان المراد بالملاقاة الخ وغيرها من المواضع بل قال هذا

الرجل بلفظ اقول وقلت ايضا في موضع مقولته ليست من مقولته فانظر فيه هذا لم لا يجوز ان يقع الايجاب للاصغر

الاعتراض عجيب فان من المسلم البديهي ما نقل عن الباغنوي ان هذا مبني على العرف وهو يفهم منها الايجاب فقط فكيف

يصح قوله لم لا يجوز وكذا الجواب بقوله قلت الايجاب له عبارة عن حمله عليه فلا يظهر اشتراط الشكل الثالث على ما لا يخفى الا

تعلم ان الايجاب هو الربط الثبوتي كالملاقاة العرفية واللغوية ولما اعترضنا ان العرف يفهم منها الايجاب للخراج

السلب فالايجاب نفسه يصح بالطريق الاولى وقد سبق اعتراضه بان ملاقاة الاوسط للاصغر شامل لحمل الاوسط على الاصغر

وحمله على الاوسط فكذا حال الايجاب وحمله على الاكبر معطوف على قوله ملاقاته لا على ما سبق من قوله موضوعية الاوسط

يعني منها الايجاب لان المتبادر منه هو هذا وان السلب يطلب حمل الايجاب لا يخفى ان المراد الحمل ايجابا بالاعم الايجابي

الشامل لحمل الاوسط على الاكبر والاكبر على الاوسط كما لا يخفى فهذا الرجل لم يفرق بينهما والمقصود من الحمل عنده هو المعنى

الاصطلاحي الا انه لما كان اعم من المقصود اخرج غير المقصود باعتبار دعوى التبادر وهو تكلف لا يخفى وهذا مدفوع بما

في قران السعدين ما حاصله انه لا حاجة الى هذا التكلف بل الاولى في الجواب ان يقال المراد من الحمل ههنا الصدق

ولذا نسمعهم يقولون هذا محمول اي صادق وهذا الجواب بلا تكلف فيه قيل عليه ان القضية السالبة الحملية ما يرفع

فيها الحمل فلا يكون حملية مع انهم قائلون بكونها حملية اجيب بانه ليس اطلاق الاسم المذكور على القضية بحسب مدلول

اللغة بل بحسب الاصطلاح فيه تسليم ان المراد من الحمل في قولهم ما يرفع فيها الحمل معنى الصدق فاحفظ

فانه سيذكره ومدلوله الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب لا يقال اذا نقلوا هذا الاسم

من اللغوي الى الاصطلاحية لا بد فيهما من المناسبة وهي ليست بموجودة في السوالب لارتفاع الحمل اللغوي لانا

نقول المناسبة المتحققة ... حات ... في السوالب فلمشابهتها اياها في الاطراف هذا كله منقول عن كلام

بعض

بعض الشارحين فاندفع القول بان الحمل بمعنى الصدق فيه هذا الشئ محمول اى صادق لا ادرى ماذا اراد من
تغير عبارة المتن الجته سوى الاخراج عن الضبط والانسجام والربط والانتظام فنقول عليك بالحفظ اى مع
حمل الاوسط ايجابا اذ الحمل ههنا بمعنى الصدق ومن ثمه تسمعهم يقولون هذا محمول عليه اى صادق الخ لان
الكلام ههنا فى الحمل بمعنى العرفى وهو اعم كما عرفت لا الذى بالمعنى العرفى والظاهر انه اراد من قول المص حمله
على الاكبر ولا قرينة ان دعوى المعنى الاصطلاحى تحكم نعم يكون ذلك حين تعريف الحمل وتقسيمه الى اقسامه واما
فى غيره فلا وكثيرا ما يوردون الالفاظ المصطلحة فى الفن بالمعنى اللغوى كما لا يخفى على من تتبع كتب الفن وهو بصير وقد
سبق فتامل هذا التسليم المعنى اللغوى منه للملاقاة فبهذا بعينه ورد عليه فما هو جوابه فهو جوابنا وح اندفع القول لا بد
من الرجوع الى ان هذا مبنى على المعنى المتبادر كما قد بينا سابقا وثبت الرجوع الى الحمل بمعنى الصدق فان
اطلاق الكلى وارادة احد فرديه من حيث انه فرد منه مجاز وتكلف بخلاف المعنى اللغوى فاذا عرفت هذا فاعلم انه
لا بد من ايجاب الكبرى لعل المقصد من هذه العبارة تسويد القرطاس وتضليل الناس بايهام ان هذا شئ آخر مغاير
من قول المص حمله على الاكبر وتفسيره يعنى به الايجاب وحمل الاوسط على الاكبر نص على ان الاكبر يكون موضوعا فيها
فبطل قوله لا مطلقا بل بان يكون الاصغر موضوعا فيها لان الضمير المجرور يرجع الى الكبرى وحمل الاوسط على
الاكبر لا يكون الا بان يكون الاكبر موضوعا فيها دون الاصغر ولما كان بعد ذلك كلام بعض الشارحين
منقولا فى هذا الشرح لم نتعرض له وطوينا ذكره فاشار المص الى الفعلية فى الشكل الاول والثالث بقوله ملاقاة
الاوسط للاصغر بالفعل هذا الحصر غلط واضح فان قوله ذلك يشير الى ايجاب صغرى وصغرى الاربع من الرابع
مع فعليتها ايضا واياكم وان توسوس لدفعه عدم الحصر فان هذا المقام مقامه الا ترى انهم لما بينوا ان هذا
يشير اليه ذلك الى ذلك مثلا يعدون حصر المشير فى المشار اليه وبالعكس لا يقال كل واحد من الشرطين
يجتمعان فى بعض الضروب فيشير كل واحد من الشرطين اليه فلا ينحصر المشار اليه فى المشير الواحد لانا نقول
المشير هناك ليس كل واحد على التعيين بل احد الامرين لا على التعيين واشار الى كلية الكبرى فى الشكل الاول و

كلية احدى المقدمتين في الشكل الثالث بقوله لعموم موضوعية الاوسط الى كلية الصغرى للضروب الستة من
الشكل الرابع ولا يذهب عليك ان كلية الكبرى في الاول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن كما
صرح به هذا الشارح ايضا فلا يستفاد بقوله واما السابع والثامن [illegible] لعموم موضوعية الاوسط
لان هذا اشارة الى كلية الصغرى المعتبرة في كليهما ليس بشيء ناش من خبطه والجنون لا [illegible]
قوله مع ملاقاته للاصغر الى ايجاب الصغرى وفعليتها في اربعة من الستة وهي الاول والثاني والرابع والخامس
وقد مر موضع هذا البيان كما اشرنا ثم لا يخفى عليك ان الشق الاول من الترديد الثاني هو مجموع قوله لعموم موضوعية
الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل لا عموم موضوعية الاوسط وحده وكذا الشق الثاني هو مجموع قوله لعموم موضوعية
الاوسط مع حمله على الاكبر كما يدل عليه كلمة مع فصغرى الاول والثاني والرابع والسابع اندرجت تحت الشق الاول
دون صغرى الثالث والثامن وان اندرجتا تحت جزء الشق الاول اي عموم موضوعية الاوسط لكن خرجتا عنه
انضمام ملاقاته للاصغر وصغرى الاول والثاني والثالث والثامن مع كبراها اندرجت تحت الشق الثاني اي عموم
موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر كما يدل عليه قوله الى ايجاب الكبرى في الضرب الاول والثاني والثالث و
الثامن من الرابع بقوله وحمله على الاكبر فظهر عليك من قوله لا بد من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر
بالفعل في الاول والثاني اي اندرجا تحت كلا الشقين والثالث والثامن يختص بالاخير بالصغرى والكبرى جميعا وصغرى
الرابع والسابع اختص بالاول وبقي بعد كبراهما عن الاندراج فبطل قول اليزدي الى ه تمت الاشارة الى شرائط انتاج
جميع ضروب الشكل الاول مع الثالث وستة ضروب من الرابع لما عرفت من بقاء كبرى الرابع والسابع اللهم الا ان تكلف
من قبل اليزدي ان قوله ستة ضروب من الرابع معطوف على جميع الستة حتى صار كلامه في قوة ان يقال الاشارة
الى ستة ضروب ويراد من الاشارة الاشارة في الجملة اي لم يرد ان هذا القول يشير الى كبراها وصغراها جميعا بل الى
الى احدى المقدمتين اي الصغرى فثبت الاشارة في الجملة واما لو عطف قوله على ستة ضروب صار الكلام في
قوة ان يقال تمت الاشا   ضروب اي بجميعها من الصغرى والكبرى كما وكيفا كالاول والثالث

ووجه الضعف الذي يشير اليه كلمة اللهم ان المقام مقام الحصر والتعيين اي حصر المشير في المشار اليه وبالعكس و
لذا ترى الشارحين يقولون فاشير به الى صغرى الاول والى كبرى الاول اه دون الاول مطلقا من غير ذكر الصغرى
او الكبرى حين الاشعار خاصة وهذا غاية التوضيح والافهام فمن لم يفهم بعد لبيد عوا الانفهام من الملك العلام ثم
يأتي بالكلمة والكلام ومن ههنا ثبت لديك ان ما قال الاستاذ دام الله مجده في قران السعدين حق بلا ارتياب
واقوال صاحب سراج الاغلاط وهم وسراب مبني على عدم النظر في ظاهر الالفاظ والمباني فضلا عن التعمق في المعاني
ظهر لك ان قوله فما قال بعض الزمان ردا على الشارح اليزدي بكلام طويل وحاصله ان اتمام الايما الى جميع
اذ كبريس بتام وانما تتم لو تحققت الاشارة الى كبرى الضرب الرابع والسابع وهي لم تثبت اللهم الا ان يتكلف
ويعطف قوله ستة على جميع ضرب لا على ضرب ويراد من الاشارة في الجملة ليس بشيء ليس بشيء لما عرفت انه شيء عظيم لا يمكن
انكاره الا المكابر وكذا ما قال لان الضرب الرابع والسابع يدخلان تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته
للاصغر لما علمت انه يحكي كبريهما وكذا قوله فتمت الاشارة الى الضربين المذكورين لما عرفت من عدم تماميهما وكذا قوله
على انه يعطف قوله ستة على قوله جميع اه مشهور لا يخفى على الصبيان وليس فيه تكلف بل هو صحيح لما عرفت مفصلا ان
المقام مقام الحصر وهو يقتضي العطف على قوله ستة ولعله اطلع على ما اراد من قوله مشهور انه مشهور في ذهنه او ذهن
من علمه او في شيء آخر سوى انه لما علم في نفسه انه لا يقدر على توجيه من قبل نفسه ويرى معاصريه موجهين جرحا وتعديلا
فتحرك عرق حسده فاراد ان لا ينسب اليهم ما ومن نتائج افكارهم بحيلة الانتساب الى المشهور والا فلم يورد احد على الشارح
اليزدي سوى الاستاذ مد الله ظله في قران السعدين حتى يكون توجيهه مشهورا الا ان يقال من قبله ان شهرة الجواب كان
قبل الايراد ولعله يلتزم **فان قلت** هذا العطف مشهور ولو لم يسبق الايراد في ذهن **قلت** الشهرة مم كيف
لما ذا البحث عنه حتى صار مشهورا بين الانام فاتوصل قوله والعطف على قوله ضرب آه ليس بجيد كما فهمه ذلك
البعض قد عرفت في الدرس السابق جيادته ومعناه فلا معنى لما قال في النهية لانه لا معنى لقوله جميع الستة كما
لا يخفى على نبيه لما تصرت فتبصر وقال الفاضل مرزا جان الى ه تشعر الى بعض الشرط في الشكل الرابع اعني ايجاب

المقدمتين معا مع كلية الصغرى اقول فيه بعض التخصيص والا يكون مخالفا لكلامه فيما بعد وهو لا يخفى على من له
فيه ومن ههنا لاح ان ما قال بعض معاصرينا تخصيص الاشارة الى ايجابهما مع كلية الصغرى الى ما وقع من
العارف الجامي والفاضل الباغنوي رحمهما مبني على قلة التدبر فانهم لا ان التخصيص لا يفهم من كلامه علينا ان
ننقل كلام الباغنوي بتمامه حتى يظهر لك حال هذا المكابر قال قوله اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته
للاصغر بالفعل وحمله على الاكبر يشير الى شروط الشكل الاول والثالث بجميعها كما وكيفا وجهة والى بعض شروط
الرابع اعني ايجاب المقدمتين معا مع كلية الصغرى وقوله واما من عموم موضوعية ما يستنبط منه شروط الشكل
الثاني كلها والبعض الآخر من شروط الرابع اعني اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب مع كلية
احدهما انتهى بلفظه وانت تعلم بل لا يخفى على احد من المحصلين ان هذا المقام مقام الحصر كيف لا فانه صرح
باشارة كل لفظ الى شرط على حدة ولما كان للرابع شرطان سوى الجهة الاول ايجابهما مع كلية الصغرى و
الثاني اختلافهما مع كلية احدهما ونسب الباغنوي الاول الى عبارة والثاني الى اخرى علم ان العبارة الاولى
لا يشير الا ما سوى الشرط الاول كما ترى مثل ذلك في كتب الفنون كبيان وجوه الاعراب في الكافية ونحوها بقولها
فالمفرد المنصرف اه وينادي على ذلك المراد ما قال بعد ذلك في التفصيل واما الشكل الرابع فيشترط فيه ايجاب
المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احدهما فاشار بقوله من عموم موضوعية الاوسط الى كلية الصغرى
لان الاوسط موضوع في صغرى هذا الشكل وبقوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل وحمله على الاكبر الى ايجاب المقدمتين
لان ايجاب الصغرى يفهم من قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل كما عرفت وايجاب المقدمتين من قوله حمله على الاكبر
بكلامه من غير تصرف فلعلك تفطنت ان كلام الباغنوي سابقا ولاحقا انما يدل على التخصيص ومن الجهل ما قال
صاحب مراح الاغلاط والا يكون مخالفا لكلامه فيما بعد ومن ههنا ظهر ان ما قيل ههنا ان هذا من قوله ما يحصل من بعض التحرير

عينه واما من عموم موضوعية الاكبر هذا هو الامر الثاني من التردد والاول وعطف على قوله اما من عموم موضوعية
الاوسط هذا غلط صريح والصحيح عطف على قوله من عموم موضوعية الاوسط بدون اما اي لا بد من ان تكون

القضية التي موضوعها الاكبر كلية كما في جميع ضروب الشكل الثاني فينبغي ان يقيد كما في كبرى جميع ضروب الشكل

الثالث والضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع كما والضرب الاول والثاني من خلافه

لكنه خرج بقوله مع الاختلاف اي اختلاف المقدمتين بحذف المضاف اليه وعوض صيغة المجهول كما رأيت

معربا من خط المولف لا الف واللام عنه والظاهر ان قوله وعوض عطف على حذف المضاف اليه هذا

العطف عجيب كما لا يخفى على الواقفين فافهم في الكيف اي الايجاب والسلب فقد دخل الضرب الثالث والرابع

في كلا الترديدين المذكورين فعلم منها ان كلمة اما ههنا لمنع الخلو لا لمانعة الجمع لا يدرى ما الباعث على انه عدل عن قول

الشارحين لمنع الخلو لا لمنع الجمع سوى تبديل العبارة الفصيحة بالركيكة قيل هي قضية مانعة الخلو قد ركبت من

صادقتين وهم يوردون لفظ اما واو فيها كقولهم زيد اما لا شجر او لا حجر وجوابه ان هذه قضية مانعة الخلو عن الطرفين

مع جواز جمعهما على ما مر وما نحن فيه ليس كذلك لانه لا حكم فيه بمنع الخلو اصلا ويجب منه اجتماع هذه الشروط كلها

ضرورة ان المشروط هي الاشكال الاربعة ماخوذة معا ومجتمعة ايها الاذكياء المنصفون بالله عليكم ان

تخبرون عن حاصل هذا القول ان كنتم تعلمون فانه لا يدرى اي شيء هو مورد الايراد وما ذا حاصل المورد والراد

ولا اراكم الواصلين الى ما جعله من الهالكين فعلي البيان وعليكم ان تنظروا بعين الامعان وهو انه اعترض

اولا مولانا مرزا جان رح وحقق عند نفسه ان مقصود المصنف عد شروط الاشكال الاربعة في الضابطة باجمعها لا

بعضها فلا بد من حذف كلمة اما واو الدالة على عدم الاجتماع كما اذا اردنا ان نجمع شروط الصلوة والزكوة

والصوم والحج معا فيجب ان يقال ضابطة شرائط الاربعة انه لا بد فيها من الوضوء والنصاب وعدم الاكل و

الاستطاعة بالواو الجامعة دون او الفاصلة هذا حاصل اعتراضه ثم اجاب هو عنه بقوله فان قلت هي قضية

مانعة الخلو قد ركبت من صادقتين وهم يوردون لفظي اما واو فيها كقولهم زيد اما لا شجر او لا حجر انتهى بلفظه وانت

خبير بان هذا الجواب انما يتوجه الى السوال المذكور وخلاصته ان كلمة اما واو في كلام المصنف لمنع الخلو لا لمنع الجمع

فلا ينافي الجمع المطلوب للمصنف ثم رد هذا الجواب بقوله قلت هذه القضية ليست قضية مانعة الخلو ليصلح ايرادهما فيها

ويكونان دالين على منع الخلو حيث وهي دالة ما الحكم فيهما بمنع الخلو مع جواز اجتماعهما على ما مر في بحث القضايا وايضا
فيه بعيس كك فانه لا حكم فيه بمنع الخلو اصلا ويجب فيه اجتماع هذه الشروط كلها ضرورة ان المشروط هو الاشكال
الاربعة باجمعها ومجموعه هذا كلامه وانت تعلم ورود هذا الايراد على الجواب المذكور ويمكن ما اجاب بحر العلوم بتحرير
اصل الايراد مع ماله وحاصله ان المشروط القياس الاقتراني الحملي والشرط هي الضابطة فمعنى وجد القياس
المذكور وجدت الضابطة وهي عبارة عن احد الامرين فلا بد ان يتحقق احد الامرين على سبيل منع الخلو اي
كل قياس لا بد فيه اما من كلا الامرين من كلا الترديدين كالاول والثاني من الرابع او الثالث والرابع منه او
من احدهما من كليهما فقد بان ان الترديدين قد يجتمعان وقد لا ولكن لا يرتفعان عن القياس فعلم ان هذه منع
الخلو وليس المشروط هو الاشكال الاربعة ماخوذة معا كما قال الفاضل مرزا جان بل القياس مع الضابطة شرطا له و
لا جمعها في جميع الضروب تحققا بان يتحقق هذا الشرط في ضرب وذلك في ضرب آخر وهكذا والضروب كلها مجمعة
في الضابطة فانها مشعرة الى كلها فلا حاجة الى التحرير فيه وليس هو مقصد المص حتى يرد عليه ما اورده هذا الشارح ولما كان
جل سعيه نقل عبارات القوم مع عدم ادراك العين من الغين نقل ولا منع الخلو من شرح بحر العلوم والجواب مع رده
من شرح الفاضل مرزا جان من دون ذكر السوال ولم يدر ان بينهما بونا بعيدا فقد ضل واضل ضلالا مبينا ووقع في
حيص بيص حيث خلط السوال مع الجواب فاعلموا ايها المنصفون الاذكياء هكذا حال مصنفي زماننا هذا فالعوام الغافلين
لا يعلم الفقيه وصنف فيه كتبا بالنسبة الى هؤلاء المصنفين انما هو من اساطير الاولين اذ هم لا يعرفون الالفاظ فضلا عن المعاني
ولا يمتازون الفروع والمباني فمن كان ما لاصل المذكور كيف لا ينطبق بهذا التفريع فاندفع به ما قال الفاضل الباغنوي رح
والصواب ان يقول لا بد من عموم موضوعية الاوسط بحذف كلمة اما فان الشرط في الاشكال المذكورة امران معا كما يقو
في تعداد شرائط الصلوة واجب الطهارة والستر مثلا ولا يجوز ان يقال اما الطهارة واما الستر ولا يصح قضية مانعة الخلو لان
المعتبر فيها عدم الاجتماع في الكذب مع امكان الصدق وههنا المقصود الاجتماع في الصدق انتهى كلامه فنعم الاصل حبذا
التفريع فان الشجرة تنبئ عن ثمرها كما عرفت على انا نقول كون العبارة على هذه النسق نحو اما مع الطهارة او مع الستر

بلا خفاء في صحتها لكن صح بعض الاجلة هذا التحريف عبارة بحر العلوم رح فانه قال كون العبارة بالدال المهملة لا بالراء المهملة
ولا معنى للعبارة ههنا كما لا يخفى لكن لا باس به لما عرفت ان جل همه نقل العبارة بقرينة المقام بل بعين ذلك البعض
اذ كثيرا ما يغلط في نفس العبارة كههنا قال وسمت الاشارة الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث بحسب الكم والكيف
والجهة والى جميع ضروب الشكل الرابع بحسب الكم والكيف فقط لانه قد علمت سابقا شرائط ضروب الستة من
الشكل المذكور وقد عرفت مما سابقا انه بقي كبرى الرابع والسابع فظهر عليك من قوله عموم موضوعية الاكبر
مع الاختلاف في الكيف شرائط الضربين الباقيين من الثمانية ايضا ليس هذا موقع القابل بل الواو ولانه
هذا القول مخرج من اجزاء الدليل فتمام الاشارة لا تقريع وينبغي ان يعد شرائط الباقية من الرابع لتندرج كبرى
الرابع والسابع ايضا مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر انما عبر عن المنسوب اليه في الكبرى
بوصف الاكبر لكونه محمولا في المطلوب والا فالمنسوب اليه فيهما هو ذات الاكبر كما ان المنسوب اليه في الصغرى
هو ذات الاصغر بعينها عبارة مولانا ابي الفتح رح وزاد عليها مولانا ابو الخيرج ما حاصله ان المراد
في هذه الضابطة هو ذات الاكبر وذكر الوصف ليس الا لرعاية النكتة المذكورة انتهى وغيره هذا الشارح
بادني التغير حيث قال يعني ان المراد هو ذات الاكبر وذكر الوصف لرعاية النكتة المذكورة فتامل نسبة
اي لنسبة وصف الاوسط الى الوصف الذي هو العنوان الى ذات الاصغر لعل هذا التفسير منقول عن بعض
الشارحين كان فيه كلمة اي التفسيرية بعد قوله لنسبة دون الى وهذا الرجل لما كان جل سعيه نقل العبارة مع عدم
الادراك بمعناه اورد بدله كلمة الى الجارة والا فلا معنى لقوله الى الوصف الذي هو العنوان الى ذات
الاصغر في هذا المقام فافهم قوله الى وصف الاكبر متعلق بقوله نسبة وصف الاوسط وقوله لنسبة متعلق بقوله
منافاة وقوله الى ذات الاصغر متعلق بقوله لنسبة هذه العبارة من الفاضل مرزا جان رح نقلها مع عدم فهم
معنى التعلق كما يدل عليه كلامه الآتي ستطلع عليه فانتظر متفحصا وانما قيد المصنف رح الاوسط والاكبر بالوصف
وقيد الاصغر بالذات لان الاصغر هو موضوع المطلوب فلا يكون الا الذات بخلاف الاوسط والاكبر فانهما

وصفا ان هذه العبارة [illegible] الا ان هذا الرجل جمع لفظا قيد جمع وصف خاصة قال انما وصف
المحمول ولم يدر بان [illegible] العبارة وما علمه [illegible] جمع حاصل كلام ابي الخير وواحد المغ
تمامي [illegible] عبارتها ازاحا ان مضمونها مختلف [illegible] جمع عبارات القوم استعا
بقرينة [illegible] مع عدم العلم بانها مخالفة المرام او متحدة المفاهيم وبهذا القدر كان ممن يعقل حصر [illegible]
بهتانه وافترائه لكن الان اخترط ريقا اخر افحش منه يعني تلخيص كلامهم في زعمه تقليد البعض الاجلة من هذا العصر
فاذ [illegible] بهذه الحيلة عمدا وخطائهم عليهم اتهامات كثيرة ويفترى افترا عظيما وقد يوصل العبارة الى ايجاز
مخل وكثيرا ما الى اطناب ممل ومن جملتها هذا الشرح الذي تكلمنا عليه شاهد عدل وبيانه يشترط في الشكل الثاني بحسب
الجهة كون القياس مشتملا على الامر الثاني اعني عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف حال كون الاوسط
محمولا فيها لا يخفى عليكم ايها الطالبون ان هذا الجنون لا يبرء عن علاج بقراط وافلاطون اولا ترون ان كون القياس
مشتملا على الامر الثاني اعني عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف ليس شرطا بحسب الجهة بل بحسب الكم
والكيف مع ان تقييد الشكل الثاني بقوله حال كون الاوسط محمولا فيها ثم توجيه التقييد فيما بعد بقوله وانما قيدناه
امر عجيب مبني على عدم فهم معنى الشكل الثاني الا تعلم ان اتحاد المحمول في المقدمتين من ضرورات الشكل الثاني
لم يحصل من تقييده ولا بد في انتاجه من امر اخر وهو منافاة نسبة وصف الاوسط المحمول في الصغرى الى ذات
الاصغر الموضوع فيها لا يخفى على الفهيم خبط هذه العبارة اذ لم يبين تلك المنافاة لاي شي هي [illegible] الا
بين الشيئين فلا بد من زيادة لفظ الى ذات الاصغر كما قال المصـ والشارح سواه وهذا ما وعدنا [illegible] سابقا من عدم
فهم معنى التعلقات المذكورة فيما مضى وانما قيدنا وتوجيهنا محمولا فيها لدفع التوهم وهو ان اشتراط المنافاة المذكورة
مع تحققها في مقدمتي الشكل الثاني لعل هذا تلخيص لكلام بعض الشارحين في زعمه ولم [illegible] فان اتحاد المحمول
[illegible] في دفع الاعتراض المذكور ولعل الكلام الملخص عنه كان مشتملا على فرض اتحاد الموضوع ولو اختلف تعبيرهما
بالفعل وهذا هو الجواب لان هذين المقدمتين مختلفان في الموضوع فكيف يكون المنافاة شرطا لانتاج ذلك

اشکل لان الانفکاک ینافی الاشتراط لتحقق المنافاة ولما قیدنا بذلک القید ثبت الاتحاد ولما لا یخفی علی احدمن

المحصلین ہذہ العبارة غلط فاحش والصحیح لان ما بین المقدمتین مختلفتان ولما کان طریقه عدم فہم عبارات

القوم وجمعہا باعتبار المناسبة المقامیة اورد ہذا المطلب ثانیا بکلام آخر من غیر فائدة جدیدة ولم یطلع

علی ان مطلبہما واحد حیث قال والمراد بکونہما متنافیین کونہما بحیث یتحقق بینہما المنافاة بعد فرض وحدة الموضوع

وان کان الموضوع مختلفا بالفعل ولما کان من ہہنا الی آخر الشرح نقل عبارات القوم من شرح الشمسیة وبعض

شروح السلم وبعض شروح الضابطة مع زیادة اغلاطه من دون التعرض لما فی قران السعدین اقتصرت علی

ہذا القدر من الکلام وتبرات من القدح لخرافات الاوہام والحمد لله الملک العزیز العلام فی الافتتاح والاختتام

والصلوة علی عبده ورسوله خیر الانام وعلی آله واصحابه الغر الکرام ما تعاقب اللیالی والایام

الحمد لله که کتاب کامل النصاب موسوم به شمس التحقیقات فی رد سراج الاغلاط تصنیف

مولوی ہادی حسن صانه الله عن سوء النخن واللکن مولف سنه ثمان و

اربعین بعد المائتین والالف سنة من ہجرة سید المرسلین حسب فرمایش

مستجمع فضائل وکمالات مقبول انام مولوی شیخ الاسلام

دام فضله بتاریخ ششم جمادی الآخر۔

۱۲۵۹ ہجری در مطبع محمدی

بقالب طبع ریخته شد

فقط

صحت نامہ خلاصۃ البیان وغیرہ			
صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٢	٩	بسبحانہ	بقولہ سبحانہ
٣	١	ولائۃ	بولائیۃ
١٦	١٧	الحق	تحقق
٢١	١٤	عرغت	عرفت
٢٣	٤	عند	عنہ
٢٦	١٤	قریبا	زائدا
٢٧	٣	لاحتراز	للاحتراز
//	١٧	قولُ	قولَ
//	١٨	//	//
٢٨	٥	الواہیّۃ	الواہیۃ
//	١٧	//	//
٣١	٢	مقصودو	مقصود
//	١٤	بعتم	لضم
١	١٠	کفریات	الکفریات
٧	١٩	تلون	تلونا
٨	٣	ان سلمنا	فلئن سلمنا
//	٩	لوجود	الوجود
٩	١٤	علیہ الحاشیۃ	علی الحاشیۃ
//	//	قراتی الحاشیۃ	قرأ فی علیہ الحاشیۃ
١٠	٨	او	اذ
١٢	٥	فیہنا	فیہا
١٣	١	للاختراع	الاختراع
//	//	الوردر	الورود
//	١٣	الدلیل	الدلیل علیہ الدلیل
//	١٥	تسمیۃ	تسمیتہ
//	١٧	قبائل	قائل

صحت نامہ شمس التحقیقات			
صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٥	٥	لاٰن	لان
//	١٧	لعلابیات	الالہیات
٦	٢	بکتف	بکیف
//	٣	المبر	المر
//	//	سک	مبک
//	٦	یفوری	یوزری
//	١٤	اختراجا	امتزاجا
//	١٨	ابن بجز	ان الجز
٨	١٠	یعدم	بعدم
//	١٩	المسابع	السابع
١٠	١٢	یعاینوا	یعینوا
١١	٦	الثالی	التالی
//	١١	بیان	سیان
١٢	٣	ہذ الجزاف	ہذا الجزاف
١٤	٢	ذلک	وذلک
//	٧	الموضوعیۃ	موضوعیۃ
١٧	١١	باعداہا	ما عداہا
٩	٣	نقلنا	قلنا
٢٠	//	یقول	نقول
٢٢	٥	السابع	السابع
//	١١	الی	والی
//	١٣	والاول	فالاول
٢٥	١	الضرب الاول	الضرب الاول منہ
٢٨	٦	وخطاء	او خطاء

فقط

رسالة صقلة البيان مما تنكدر به صفاة الاذهان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد المستهام احمد الشهير بشيخ الاسلام قد وقع النزاع والكلام في جواز امتناع صرف الكلمة لضرورة الشعر والنظام بين الاستاذ العلام ومعاصره القرم الهمام داما في حفظه تعالى الملك العلام حتى تفوه من تفوه من حوادث الايام بما لا يليق بشان الاعلام مصلحا للمنازل جبه قدم ذلك القرم الهمام حتى القي هذا الحديث في افواه الخواص والعوام لاسيما احبابنا العظام واصحابنا الكرام وحداني اصرارهم ان اقول فيه شيئا من النقض والابرام وكان للاستاذ العلام مانعا عن التجاسر على هذا المرام قائلا اياك وان تشتغل في تلك الخرافات والاوهام اذ انا قدوة الحذاق من الاعلام مميزون الصحاح من السقام فما الحاجة الى الوقوع في هذه الظلام والوقت اعز من ان يضيع في تلك الترهات من الكلام لكن بما شاع الجهل والغباوة في الانام حتى تشبه الجهال بالعلماء العظام وطار الناقد ونفخ اوراج رياح الدواهي والآلام ما احببت ان لا ينكشف حقيقة هذا الكلام على علماء الزمان من الاياتم شرعت في هذا المرام متوكلا على الله المنعام متعرضا عن التشنيع والملام تاركا ايا بالاتهام اللئام فانها شان الجهلة وسفهاء الانام ودلائل العجز عما يعلو

باصل الكلام واكتفيت على الابحاث الشافية والمنوع المفيدة للافهام واراتيك اي كاع ابلغ عن معاشرنا من الالزام **قال** القرم الهام في رسالته التي ترجمها بصفاة الاذهان في تحقيق السبحان ان اهل العربية قاطبة نصوا على منع المنع لاجل الضرورة الشعرية اذهي انما تعتبر في صرف المنتفي دون العكس انتهى

وقال الاستاذ العلام في رسالته المترجمة بغاية البيان في تحقيق السبحان معترضا عليه ان هذا الافك مبين وليس هذا الافتراء الا على اعين المبصرين فان صرف ما لا ينصرف امتناع صرف المنصرف كليهما من الضرورات الشعرية قال العلامة الزمخشري ؎ ضرورة الشعر عشر عد جملتها وصل وقطع وتخفيف وتشديد مد وقصر واسكان وتحريك ومنع صرف وصرف تم تعديد وقال ابن مالك في التسهيل ويمنع صرف المنصرف اضطرارا وفي الفية ؎ ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف بل هذا الامر ليس يخفى على من اطلع على فارسية السعدي حيث قال ؎ اذا يئس الانسان طال لسانه كسنور مغلوب يصول على الكلب فان السنور منصرف وقد سقط عنه التنوين لضرورة شعرية والبيت على البحر الطويل انتهى موضع الحاجة منه ثم لما تنبه عليه وعلى امثاله ذلك القرم الهمام غير تلك الرسالة المخدوشة ومحى عنها واثبت فيها اشياء واضاف بعضها اليها اقتفاء للاستاذ العلام وان تأول قدسه في بعض النقول ايضا وعلق عليها حواشي لدفع ذلك الايراد الممتنع الاندفاع واول قوله بتاويل لا تقبله السليمة من الطباع فقال قوله اهل العربية قاطبة اه اي جمهور اهل البصرة وبعض اهل الكوفة متمسكين بان الضرورة الشعرية ترد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف لا عكسه واما مردأس فمعارض بصحة يحيى فلا يكون من باب الضرورة بل شاذ مخالف للقياس وقواعد الجمهور والشاذ لا يصلح حجة ودليلا وزيفها صاحب المنهل بان الرواية بذلك ثابتة في صحيح البخاري بلا شك والرواية الاخرى بتقدير ثبوتها لا تعارضها وبان الكوفية لم يستندوا الى هذا البيت بل انشدوا عليه شواهد كثيرة كقوله ؎ طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غرور واجاب عنها شارح الارشاد بان الاحتمال كاف للرد وبانا لا نسلم ان المراد لشاذ

اشارة الى ما سيذكر لدفع الاعتراض

اشارة الى ان تلك الرسالة مع ما ذكر فيها من الاشياء ... وان تعلق ... اضاف ... في رسالة الاستاذ ... اشكال ... النقل ...

سبيل الوجوب حتى يرد انهم لم يستندوا الى هذا البيت بل اريد مخالف القياس واستعمال الفصحاء ولو سلم فهو شاذ اى قليل بالنسبة الى غيره وقال الانباري اما مذهب الكوفيين فليس بحجة معقولة لان الضرورة انما تجوز الرجوع الى الاصل كصرف مالا ينصرف ولو جعلنا المنصرف غير منصرف للضرورة لرجعنا غير الاصل للضرورة انتهى بلفظه اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان قوله اى جمهور اهل البصرة وبعض اهل الكوفة مردود بان لفظ الاهل اسم الجمع وهو الذى يدل على جميع الافراد على سبيل الاجتماع فلا يجوز ان يراد به اكثرها على سبيل الحقيقة فضلا عن ان يراد به اكثر قوم والبعض الاخر من قوم آخرين معا الا مجازا وهو مع كونه مردود الكلام القرينة مدفوع بان لفظة قاطبة ههنا وقعت حالا موكدة للاهل وهى يستفاد معناه بدونه ولكن يوتى به لتاكيد الشمول ومن المعلوم ان التاكيد الشمولى يرفع احتمال التجوز مثل طرا وجميعا وكافة فى نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا ونحو وما ارسلناك الا كافة للناس كما لا يخفى على من طالع المغنى والرضى ونحوهما فاذن لا ساغ هنا للتخصيص لواحد فضلا عن تخصيصين مجازا ايضا ولاح لك ان هذا التخصيص انما هو تخصيص كافة للناس باكثر العرب وبعض العجم معاذ الله من ذلك وهذا البيان كان مما يتعلق بالفنون العربية والعلوم الادبية والان اشرع فى الجواب بنحو اخر يتعلق بفن المنطق فاقول هذه القضية موجبة كلية لما قال العلامة التفتازانى ناقلا عن شفاء الشيخ ان قاطبة سور الموجبة الكلية واذ قد عرفت ان نقيضها سالبة جزئية يكفى لتحققها ما قال به الكوفيون وبعض البصرية كما اعترف به هذا القائل نفسه ايضا فتحقق السلب الجزئى وارتفع ما ادعاه من الايجاب الكلى ثم اشرع فى الجواب بما يتعلق بفن المناظرة فاقول هذه القضية مع قطع النظر عن تلك الامارة اللفظية والعلاقة المنطقية ينبغى ان يكون كلية اذ المقام يقاضيها وتفصيل ذلك انه لما قيل سحبان فى سحبان من علقمة الفاحل قيل ان يسقط عنه التنوين للضرورة فدفع هذا الاحتمال انما يصح اذا لم يكن ذلك مذهب احد والحال لهذا المقصود هو القضية الكلية والاظهر ان يقول لعل الشعر مبنى على مذهب من جوزه فاتضح لديك من ست

التقادير المتعلقة بالفنون الثلثة ان القضية المذكورة كلية حقيقة لا تصلح لان تكون مهملة بالمعنى الذي سابق
الجزئية فكيف يقبل التخصيص فضلا عن التخصيصين ولعل هذا الايجاب الكلي الماول بالجزئي المذكور كعقلية [illegible]
لا ينقص من اي شيء نعم قال فيه ابن عصفور بل سد اسكندريت وبذلك التقرير اندفع ايضا التوجيه
الذي نسب الى بعض حوادث الزمان ان الفرم الهمام رجح ما قرره البصريين ولم يعتد خلاف الكوفية شيئا
يعتد به ولا مشاحة فيه اذ مثلها واقع في اكثر عباراتهم كما لا يخفى على من صرف عنان همته الى المطول والاطول
انتهى لما ذا عرفت انها لا تحتمل الكلية مجازا ايضا وهذا التوجيه انما يصح على تقدير التجوز ثم **اقول** عدم الاعتداد
بقول ما قال انه قول غير صحيح وهو لم يثبت بعد بل الامر بالعكس لما صرح به الازهري في التصريح بمضمون التوضيح
شارحا لقول ابن هشام للمضطر ان يمنع الصرف ناقلا عن حواشي الموضح وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من
تشبيه الاصول بالفروع انتهى وسيأتيك مزيد بيان لذلك حتى يأتيك اليقين واما لانه قول قليل لا يصلح
الاعتداد بمقابلة جماعة كثيرة وهو خلاف الواقع لان القائلين به الكوفية والاخفش وابو القاسم بن برهان
والفارسي وثعلب والزمخشري وابن مالك وابن هشام والرضي خلافا لباقي البصريين فلاح ان الذاهبين الى جواز
امتناع المنصرف للضرورة هم الكثيرون المعتمدون ولا يوسوسك ان مذهب البصريين هو المذهب المنصور
في اكثر المسائل فهو المعتمد عليه لانا نقول نعم لكن لا يلزم الاعتماد على قولهم في كل مسئلة بل فيما ثبت النصرة فيه
ليس من المحقق لديك ان الكوفية اوثقهم رواية واعلمهم شعرا ومن ههنا قال ابو حيان لسنا مقيدين باتباع
مذهب البصريين بل نتبع الدليل وفي الاقتراح الكوفيون اوسع رواية وقال ابن جني الكوفيون علامون باشعار
العرب مطلعون عليها وقال ابو حيان في مسئلة العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار الذي نختاره جوازه
ووقوعه في كلام العرب كثير نظما ونثرا انتهى وهكذا قالوا في كثير من المسائل كما لا يخفى على من اطلع على غوامض
هذا الفن واما قول ذلك البعض مثلها واقع في اكثر عباراتهم معزيا الى المطول والاطول [illegible] المؤكدات
الموضوعة لرفع احتمال المجازات كما لا يخفى على من اطلع على المختصرات فضلا عن المطولات [illegible]
المذكورة

المنسوب الى ذلك البعض بناء على ما نقول ان ذلك الكلام منقول عن بعض الحواشي والمراد به حاشية
الفاضل الهمام [illegible] على شرح القاضي لسلم العلوم فليس له حظ من المباح بل هو اقبح من الجناح اذ لعل
غرضه ان القرم الهمام ناقل محض وليس صنيعته الا النقل الصرف والناقل المحض انما يواخذ بتصحيح النقل فحسب
ممنوع بانه لم ينقل به المحشي المذكور بل قال لا يسوغ الاعتذار عند الضرورة الشعرية كما وهم لانهم نصوا على منع
المنع لاجلها اذ هي انما تعتبر في صرف الممنوع دون العكس انتهى بلفظه كما في النسخة المنقولة عن اصل المسودة فليس
فيه لفظ الاهل ليدل على الجمعية ولا قاطبة ليؤكد بل زادهما ذلك القرم الهمام من قبل نفسه ونسب الى المحشي
سبحانك هذا بهتان عظيم فان لم يكن [illegible] كلام المنقول عنه بريء عن الايراد وصحيح في نفسه يحتمل التاويل
بانه مذهب البصريين بخلاف قول الناقل المتهم على ذلك المحشي كما عرفت فلاح ان مثل تلك التوجيهات
زيادة تفضيح له لا تصحيح سه ولن يصلح العطار ما افسد الدهر واما التفوه المنسوب الى ذلك البعض بانه
ولئن تنزلنا عن ذلك كله فنقول يتوجه مثله على ما تفوه هذا البعض فان صرف ما لا ينصرف واو امتناع صرف
المنصرف كليهما من الضرورات الشعرية كيف وذكره مطلقا ولم يقيده بمذهب دون مذهب فاقول
لا يتوجه ذلك على الاستاذ العلام اصلا اذ لم يورد لفظا يدل على الجمعية كما اورده القرم الهمام لفظ
الاهل ولم يؤكد بلفظ يدل على الشمول كالقرم الهمام بلفظ قاطبة والمقام ايض لا يقتضي الكلية بخلاف
قول القرم الهمام كما عرفت مع ان الاقرار بذكره مطلقا وبعدم التقييد ايض تصريح بانه يساوق الجزئية لا الكلية
بخلاف قول القرم الهمام فانه لم يذكره بدون التقييد بل اتى بسور الكلية فافترقا وشتان بينهما واما التفوه المنسوب
اليه بانه واذن لا ريب في ان الرسالة التي ترجمها ذلك البعض بتشحيذ الاذهان في تحقيق السبحان حرية بان
يترجمها بتوهين الاذهان في ابطال تحقيق السبحان فاقول ليت شعري من اين تعلم ان الاستاذ العلام سماها
بل سماها بغاية البيان في تحقيق السبحان حيث قال هذا غاية البيان في تحقيق السبحان على نهج ما قال العلامة التفتازاني
[illegible] المشتهر الاذهان [illegible] من بعض الخدام صرح به الاستاذ العلام في خاتمتها بقوله ولكن هذا آخر المقالة

في هذه الرسالة التي سماها تشحيذ الاذهان [illegible] الاثق بالاقران لكن لم يطلع على معناه ذلك الذي
اراد تغيير الاسم فوقع فيما وقع [illegible] توهين الاذهان تقليد الفاضل المحقق والمفتي المدقق الامام [illegible]
حيث سمى تقوية الايمان للمجاهد الدهلوي بتوهين الايمان [illegible] ذلك العرم العام سالفة
بصفاة الاذهان ايضا ماخوذ من خطبة شرح القاضي لسلم العلوم كما لا يخفى على الواقفين وكذا طوره
اذ هو سمى رسالته بقرة العينين في ابطال مسح الرجلين تقليد للمحدث الدهلوي فسبحان من هؤلاء لا يقدرون
على تجديد اسم الرسالة ومع ذلك يولفون ولولا التشنيع بامثال ذلك منا فيما معاشرنا لقلت رسالته
جديرة بان يسميها المحقق بخبط الاذهان فيما قال الاكابر في تحقيق السبحان ورسالتي هذه حرية بان تترجم
بصقالة البيان مما تكدر به صفاة الاذهان **قوله** الضرورة الشعرية ترد الاشياء الى اصولها فجاز
صرف المنصرف لا عكسه **اقول** نعم هذا استدلالهم لكنه مدفوع بانه دليل عقلي يدل عليه ما نقله عن الانباري
من ان مذهب الكوفيين ليس بحجة معقولة واستدلال الكوفيين من صحة الاشعار الكثيرة من بلغاء العرب دليل
نقلي وقد ثبت في موضعه ان النقل الصحيح يرجح على العقل الصحيح في الفنون الادبية كيف واصلها السماع ولذا
قال ابن الجني في الخصائص اذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما هو عليه انتهى على ان
القول بان الضرورة الشعرية ترد الاشياء الى اصولها فقط غير مسلم اما سمعت ان الضرورات تبيح
المحظورات والضرورة لا تختص برد الاشياء الى اصولها الا ترى ان الوصل في همزة الوصل اصل وقد
تقطع وكذا في غيرها من الضرورات ولا سيما اذ ثبت في كلام الثقات في البيان شرح الديوان
ترك صرف حمدون وحارث ضرورة وهو جائز عندنا غير جائز عند بعض البصريين وافقنا الاخفش و
ابن برهان والفارسي وحجتنا اجماعنا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر ضرورة فلذلك جوزنا ترك
ما ينصرف في الشعر وقد جاء كثيرا في اشعارهم ثم قال بعد الاستشهاد بكثير من الاشعار وشواهدنا كثيرة
واما القياس فاذا جاز حذف الواو والمتحركة للضرورة كبيت الكتاب فبيناه يشري رحله

قال

قال قائل لبن جني هذا التعجيب فجواز حذف التنوين للضرورة اولى والواو من هو متحرك وهو التنوين ساكن ولا خلاف في ان حذف الساكن اهون من حذف المتحرك ولهذا الذي ذكرناه صححه وانصفه ابو علي وابو القاسم بن برهان ولم ينكره ابو بكر بن السراج **قوله** ولا مرداس فعارض بصحة شيخي الى آخر ما قال الاحتمال كاف للرد **اقول** وفي شيخي وجدي ايضا لكن لا يخفى ان مجرد الرواية لا يكفي للرد وانما كان كافيا اذا كان ارجح لما قال السيوطي في اصول النحو اذا تعارض النقلان اخذ بارجحهما ورواية شيخي او جدي ليست بارجح بل الامر بالعكس يدل عليه قول صاحب المنهل والرواية الاخرى بتقدير ثبوته لا تعارضها وايضا تدل على رجحان مرداس الواقعة التي كانت باعثة على انشاد هذا الشعر وهي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى جمعا من المؤلفة قلوبهم منهم عيينة بن حصن والاقرع بن حابس كلوا احد منهما مائة ناقة واعطى عباس بن مرداس خمسين فقال العباس هذا الشعر يخاطب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ايضا مائة ناقة ولعلك تفطن منه ان حسن مقابلة حصن وحابس يقتضي ذكر مرداس بخصوصه فذلك الدليل النقلي اي رواية مرداس لما كان بنفسه راجحا كما عرفت يكون مع الدليل العقلي الذي استنبط من القصة المذكورة راجحا بالطريق الاولى واما رواية جدي فايضا مرجوحة لما مر من المنهل ولان مرداس لم يكن جد الشاعر بل اباه ولا نزاع ان رواية غير مرداس ولو كانت صحيحة لكنها تبطل الاستدلال بمرداس لما تقرر اذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال لانا نقول هذه المقولة من وظائف غير هذا الفن واما ههنا فالظن كاليقين في العقلية ولكل من الفنون وظيفة ليست لغيره على انا لو سلمنا ان رواية مرداس ليست براجحة فوظيفة هذا الفن لا تقتضي ردها لما قال الرضي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى انتهى وايضا رواية اصح مما روي في صحيح البخاري الذي هو اصح الكتب بعد كتاب الله وفي غيره من الصحاح الست قال السيوطي كثيرا ما تروى الابيات على اوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض وقد سئلت عن ذلك قديما

فانجبت باحتمال ان يكون انشده هكذا ومرة هكذا ثم رايت ابن مسلم قال في شرح الشواهد
قوله ولا ارض اقال ابقالها بالتذكير والتانيث فان صح ان القائل بالتانيث هو القائل بالتذكير
صح الاستشهاد على الجواز في غير الضرورة والا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على
مقتضى السجية التي فطر عليها ومن ههنا تكثرت الروايات في بعضها انتهى ما نقل العزم الهمام من شارح
الارشاد والذي لا يعلم حاله انه اي رجل هو ثقة قابل للاستناد ام لا كما يدل عليه كلامه المنقول مخالف
لما في شرح الارشاد للوجيه الكجراتي حيث قال رادا لمن قال انه معارض برواية شيخي فلا يكون لاجل
الضرورة اولا ضرورة عند تحقق طريق آخر بانه لا يخفى ان الضرورة متحققة بعد اختياره والتكلم به و
قد ثبت الرواية عنه وان لم تكن متحققة قبل التكلم به اذ له ان يختار الرواية الاخرى انتهى بلفظه وكذا في تعليق
الفرائد شرح تسهيل الفوائد وكذلك في المنهل الصافي فكلام شارح الارشاد والمذكور المخالف لهو لاء الفحول
غير مقبول مع انه مدفوع بوجوه. ثم اقول قوله بل شاذ مخالف للقياس وقواعد الجمهور مدفوع بان
الشاذ المخالف للقياس ان كان مخالفا للاستعمال ايضا فهو مردود والا فهو مقبول فلو كان المراد الاول
... في لغة من اشعار البلغاء سوى بيت عباس ولذا قال العلوي في شرح الارشاد اما قوله
... فقد تعرض عليه بانهم لم ينشدوا الى هذا البيت فقط بل انشدوا عليه شواهد كثيرة والاستاذ
البارع العلام نقل قريبا من عشرين بيتا من الاسناد في رسالته المسماة بالانصاف في جواز منع
الانصراف من اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وان كان المراد الثاني يعني مخالف القياس كثير الاستعمال
فهو مقبول لا يصلح لان يطرح من سعة الكلام فضلا عن الضرورة فح اندفع قوله لا يكون من باب الضرورة
بل شاذ لان الشاذ بهذا المعنى لا ينافي الضرورة على ان الشذوذ انما يثبت من مخالفة القياس
واما الكوفيون لم يشترطوا في ذلك فانهم حتى يخالفه بل هو عين القاعدة عندهم واما خلاف
قانون البصريين فليس بحجة عليهم ولا على المحققين من المتاخرين مما لا يلزمهم اتباع البصريين ...

كل مسئلة **قوله** لا نسلم ان المراد بالشاذ قليل الوجود **اقول** هذا عجيب جدا اذ مجرد القلة لو كان قليلا
ليس مما يحترز عنه والاعلام بريون عن تلك الخرافات والاوهام بل انما هو اسم لقليل الاستعمال مخالف
القياس وهو مقابل للاحتراز بلا امتراء ولذا رده المحققون بانه كثير الوجود اى وان كان مخالف القياس
لكنه موافق الاستعمال فهو مقبول **قوله** بل يريد مخالف القياس واستعمال الفصحاء **اقول** فى هذا الجواب
خبط وقع من عدم الاطلاع على اصطلاح الشاذ المقبول والمردود او لا يعلم ان الشاذ اذا لم يكن
قليل الوجود والاستعمال كما قال لا نسلم ان المراد كذا فهو كثير الاستعمال قطعا اذ كان الكلام فى استعمال
الفصحاء دون غيرهم فلا يحرم اما ان يسلم قليل الوجود فى استعمالهم وهو منكر او كثير الوجود وموافق
فهو لا يصلح للاحتراز عنه ولا ثالث لهما **قوله** ولو سلم فهو شاذ اى قليل بالنسبة الى غيره **اقول**
لعل المراد انه قليل فى استعمال الفصحاء بالنسبة الى صرف الممنوع ولو كان كثيرا فى نفسه ولا يخفى ان هذا
الجواب عجيب جدا كيف ومثله لا يصلح للترك ولا بمقابل الاحتراز وكثيرا ما يوجد امثال ذلك فى الفنون
قوله قال الانبارى الخ **اقول** نعم حجة معقولة لكن قد عرفت ورود رجحان الحجة المنقولة على المعقولة
من الامام ابن جنى فى اصول النحو الخ لا يخفى عليك يا ايها المنصف ان قول هذا القرم الهمام
اجاب عنهما شارح الارشاد اه تصحيح بان الجوابين من مخترعات الشارح المذكور وهو غلط اذ لم يقل به
ذلك الشارح قط بل قال ثم اجيب عن الثانى والاول على ان الشارح المذكور ذكر بعد نقل الجوابين ويؤيد
مذهبهم ورود الابيات الكثيرة الواردة المنقولة التى بلغت حد الكثرة انتهى لكن تركه لمحض التعصب
لغو الاحط الرضى والشرح لشرح الالفية للازهرى وغيرهما لكن نقل عنهما اقوالا مرجوحة مخدوشة لاعانة
قوله وترك الاقوال الصحيحة الراجحة عندهم لمحض تعصبه وعناده وقد عرفت منا قول الازهرى وهو الصحيح
لكثرة ما ورد اه وقول الرضى الانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يحترز منها وكذا من غيرهما فلا تطل
الكلام باعادتها فتذكر وانصف لا تكن من المكابرين فان الحق حق ولو كره المنكر [illegible]

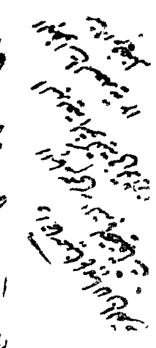
بس طل وان لقيه المتألون اللهم ارنا الصحيح صحيحا وارزقنا اتباعه والغلط غلطا وارزقنا اجتنابه

تمت

الفوائد الواقعية في رد الاوهام الواهية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد المستهام احمد الله عفو شيخ الاسلام قد جرى الكلام بين الاستاذ العلام ومعاصره القرم الهمام
اوصلهما الله المنعام الى غاية المامول ومنتهى المرام في قول الفاضل البهاري على حاشية السيد الهروي
فسلك الاستاذ العلام مسلك الكرام حيث ذكر المعاصر بالتعظيم والاكرام او ذكره من غير التشنيع
والملام واقتفى القرم الهمام آثار اقدام الجهلة اللئام حيث اتى بتشنيعات لا يناسب للعلماء الاعلام
وهذا العبد لا يذكر في جواب تشنيعه الا كلمات تدل على تعظيمه فان التشنيع من داب السفهاء والجهال وعلامة
العجز عن الجواب الاشكال ولنعم ما قيل في الفارسية ؎ جاهلان از جواب چون مانند زبن
وشمع بجنبانند فاقول قولي هذا في رد التشنيع كقوله بمددره ؎ كمال اصفهاني كافرم خواند
چراغ كذب را نبود فروغی ٭ مسلمان خوانمش اندر مكافات ٭ دروغی را نباشد جز دروغی ولنقتصر
على المقصود متوكلا على المهيمن المعبود ولنسم ونلقب هذه بالفوائد الواقعية في رد الاوهام الواهية **فاقول**
ان الفاضل البهاري صدر من طغيان قلمه لا من دقة فهمه في حاشيته على شرح الرسالة القطبية رؤساء
بضمتين جمع رئيس وتعقب عليه الفاضل اللكنوي بان قوله بضمتين غلط والصحيح بضم الاول وفتح



الثاني

الثاني وهذا القول منه قرين بالصواب لا شائبة فيه للارتياب ومن العجب العجاب ما نقله القرم الهمام
في الجواب من ان قوله بضمتين تغليب اي الحرف الثاني فيه مفتوح لكن عبّر عنه مضموما فتعقب عليه الاستاذ
البارع العلام ان التغليب في حلية اللغات من اشد الممتنعات والا لغث الحلية وتلبست اللغات هذا
الكلام مع كونه غنيا عن التصحيح والبيان اشتبه على بعض ابناء الوقت والزمان فرام التفصي عنه واعتذر
عذرا افحش عن العصيان ما لا يقبله الطبع المستقيم ولا يختلج في السليمة من الاذهان بل تنفر عن سماعه
الآذان حيث قال ان مقصود القمقام البلتع والهمام السميدع افادة توجيه لتصحيح الفاضل المحشي بتصغير
وهو من حمله على التثنية التغليبية بمعونة القرينتين الجليتين احدهما شيوع جمع فعيل على فعلاء بالضم والفتح
والمد كعظيم وعظماء ورئيس ورؤساء وكريم وكرماء وآخرهما تنصيص المحشي بان عظماء بالضم والفتح و
المد جمع عظيم فذاك التوجيه الوجيه من باب تبيين النكتة بعد الوقوع وليس المقصود انه مشروع اتيان
التثنية التغليبية حلية اللغات حيثما وقعت كيف وبحيه قول النحرير المحقق فتفنن في العبارة واتى
بالتثنية التغليبية وقوله لا مشاحة في هذه التثنية سيما عند الاعتماد على الشيوع وقيام القرينة الصارفة
عن توهم خلاف المطلوب وقوله ثم كان الحري للمورد للمدقق الى قوله العبقري تذكرة بين الخلان وقوله
في الحاشية المنهية المتعلقة على ذلك القول فيه اشارة الى ان فيه نوعا من البعد كما لا يخفى انتهى وبما
تلونا عليك انقطع عرق ما توهمه من هو حامل عرش الجهل والغواية ومعزل عن طريق الفطانة والدراية
من ان التغليب في حلية اللغات من اشد الممتنعات والا تلبست حلية اللغات تم كلامه بعنوانه ايهت
كلماته التي تراها بعيدة عن افواه اولي الالباب فان هي الا حرية بان تلقى وترد على وجه التراب
الخراب والاشتغال بتزييف تلك المقالات وان كان من باب تضييع الاوقات لكن لا باس بان ينبه
على تلك الخزعبلات ليستيقظ ذلك القرم الهمام واشياعه عن نوم قلة التدبر وسنة الغفلات فيمتنع
عن التفوه مرة اخرى بمثل هذه المقولات والا فلا يبقى قول الفحش الا وينسب اليه ولا تترك كلمة خبيثة الا

بہ يتشنع بما عليه **فاقول** لا يخفى ما فى كلامه من القباحات اما اولا فلان قوله مقصود المقام افادة توجيه لتصحيح قول الفاضل المحشى الى قوله بمعونة القرينتين الجليتين وقوله ليس المقصود انه يسوغ اتيان التثنية التغليبية حلية اللغات حيثما وقعت يدلان دلالة واضحة على ان هذا التوجيه انما يصح بمعونة هاتين القرينتين لا بدونهما وقوله لا مشاحة فى هذه التثنية سيما عند الاعتماد على الشيوع اه صريح فى ان هذا التوجيه من دون معونتهما صحيح ومعونتهما امر زائد فان قوله سيما نص فى ذلك فهل هذا الا تهافت وتساقط و اما ثانيا فلا نسلم ان شيوع جمع فعيل على فُعَلاء قرينة على ما ذكر كيف وقد شاع جمع فعيل على اوزان متعددة كالافعال والافعلة نحو الاشراف والاشرفاء وشاع جمع غير فعيل على فعلاء ايضا فكون عظيم على عظماء ليس قرينة تامة على ان رئيسا يجمع على رؤساء واما ثالثا فلانا لو سلمنا شيوع جمع فعيل على فعلاء بالضم والفتح قرينة على كون رئيس يجمع على رؤساء بضم الاول وفتح الثانى فانما هى اذا لم تذكر حلية واما اذا ذكرت فكلا فهذه القرينة لا تقاوم التصريح فان التصحيح يصرح على ان الواقع خلاف ما يستفاد من القرينة وكذلك حال القرينة الثانية واما رابعا فلان التغليب فى شريعة حلية اللغات من اشد الكبائر واعظم المحرمات لوقوع الف القرائن الكذائية او لا ترى ان حلية اللغات انما وضعت لرفع الالتباس وبيان الهيئات من الحركات والسكنات فلو جوز التغليب لا يحصل المقصود وينقلب الموضوع والعاقل تكفيه تلك الاشارة والجاهل لا يفهم بالف عبارة واما خامسا فلانه لا ريب ان مدلول الضمتين يخالف القرينة المفروضة فلو سلمت القرينة لغا قوله بضمتين واما سادسا فلان المستفاد من قوله آخرا ما تنصيص المحشى على ان جمعية العظيم على عظماء يدل على جمعية الرئيس على رؤساء وذلك يستلزم جواز القياس فى اللغات وانت تعلم انه من الممنوعات كما بين فى موضعه واما سابعا فلان قوله فهذا الوجه الوجيه مناف لقوله فيه اشارة الى ان فيه نوعا من البعد وكذا قوله بعيد كل البعد لان الوجه الوجيه لا يجتمع مع البعد والذى يجتمع مع البعد هو وجه ركيك واما ثامنا فلان قوله من باب تعيين النكتة ليس فى محله اذ موقعه اذا كان الشئ الواقع صحيحا يورث فيه النكتة

لب اذا ما وقع ليس بصحيح واما تاسعا فلان قوله ليس المقصود انه يسوغ اتيان التثنية التغليبية حلية
للغات حيثما وقعت اه يدل على انه فهم مقصوده اعتراض استاذ العلام لزوم مساغ التغليب في حلية
للغات حيثما وقع وهو غلط فاحش اذ مقصوده ان التغليب في حلية اللغات مع ما جعله قرينة ايضا صريح
بطلان واما عاشرا فلان قوله ولهذا قول التحرير المحقق فتفنن في العبارة واتى بالتثنية التغليبية تحكم
بت شعري كيف يجعله ذلك فعليه البيان وعلينا التسليم او رده بالبرهان واما الحادي عشر فلان
له اشارة الى ان فيه نوعا من البعد يشير الى انه صحيح لكنه بعيد وهو باطل فكيف يكون صحيحا واما الثاني
عشر فلان قوله في اخر نقل كلام الاستاذ البارع العلام تم كلامه بعنوانه غلط اذ هو لم يورد كلام
استاذ العلام بعنوانه بل غيره بالتعصب والعناد او من عدم الاطلاع على المراد من العبارة الصحيحة
السقيمة فلا بد ان ننقل كلام الاستاذ العلام بعنوانه لينكشف لك حقيقته بيانه فاقول افاد الاستاذ
بغي ان الفاضل البهاري تسامح في كثير من الالفاظ تركناها لئلا تفارق المقولات عن اصلها فالتوقع
المصنفين ان لا ينسبوا التخطئة الى صحيحها ولنذكر شيئا منها ليكون دليلا على ما وراءها التي بيناها
وضعها كقوله ما دام خيام العلم معهودا موضع خيام العلم مضروبة كما لا يخفى على من له ادنى سليقة في
فنون الادبية وكقوله روسا بضمتين موضع بضم الاول وفتح اخر الحرفين ومن الناس من قال صحيحا
له انه ضم الثانية هنا رعاية لضم الاول ولا يخفى انه ابداع بدعة سيئة في شريعة العربية واللغة
ثم من قال ان الثاني مفتوح حقيقة لكن عبر عنه بالمضموم تغليبا كالابوين يعني بهما اما وابا وانت تعلم
التغليب في حلية اللغات من اشد الممتنعات والا لعت الحلية وتلبست اللغات هذا كلامه بعنوانه والناقل
غيره بقوله والا لتلبست حلية اللغات واذ قد فرغت مما يتعلق بقول القرم الهمام فننقل كلام الاستاذ
البارع العلام مما يتعلق بهذا المقام فاقول قال الاستاذ العلام افاد المتبحر الرام فوري بين كلام جرى
... في مجلس من العلماء وجم غفير من الفضلاء وهو كان صحيحا لقول الفاضل البهاري ان روسا بضمتين

صحیح بلا مین ولیس ہو جمع رئیس کما قالوا اذ لیس فی کتب اللغة منه اثر ولا عین بل ہو جمع راس وادعی
النقل من شرح صحیح البخاری لکن لا یخفی علی الماہرین الواقفین بفن اللغة ان جمع الراس رُءُس بضمتین
بدون الالف الممدودة فاشتبه علیه الرءس بضمتین بدون الالف بالرؤساء بالالف الممدودة
ولعل الذی اوقعه فی ہذا الاشتباه ہذا الحدیث اتخذ الناس الجہال رُءُوسًا وضبط شراح الحدیث بضم
ہمزة وتنوین جمع راس ولما کانت رءوسا جمع الراس بدون الالف فی ہذا الحدیث لکونه منصوبا و
رؤسآ بالمد جمع رئیس فی الکتابة واحدة باعتبار قانون الکتابة اشتبه علیه احدہما بالاخر فی مجمع البحار
فی شرح ہذا الحدیث رءوسا بضم ہمزة وتنوین جمع راس وضبط بالمد جمع رئیس

(وہو ان لا تکتب الہمزة الاخیرة بعد الساکن ۱۲)

انتہی وقال الازہری فی تہذیب اللغات ہو رئیسہم
وہم الرؤسا انتہی واللہ اعلم
وعلمه اتم واحکم

تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله ذي الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام وآله الكرام واصحابه العظام فيقول العبد
المستهام احمد المشتهر بشيخ الاسلام لا يخفى عليك ايها الذكي المنصف البري عن التكلف والتعسف ان استاذنا
البارع العلام المستغني عن المدائح وشرح الفضل والاكرام قد علّق على حواشي سيد الاذكياء المعولة على
شرح بلال الكلام حين قراءته تلك الحواشي بعض الفوائد الشريفة والعوائد المنيفة غير قاصد للتاليف
والتدوين بل عازما على توضيح القول المتين كما هو عادة العلماء اولي الالباب من محشي الرسائل والكتب
ولما رأى بعض المعاصرين تلك الفضيلة التي اعطاه الله تعالى حالة التحصيل اراد بعد ما ضيّع عمره في التدريس
والتكميل ان يعترض عليه فلم يستطع ذلك في زعمه ايضا الا على بعض الافادات وحرّر تعليقاته وسوّد عدّة
الورقات فنحن نذكر سوء فهمه لا ايقاظه عن نوم الغفلة وغلبة وهمه ولما سمي شطحياته بالتحقيقات البديعة الشوكتية
في توهين الهفوات السعدية ناسبا اياها الى البعض تلامذته سميت رسالتي هذه بالحقائق الاسلامية في رد
الكفريات التيرابية وها انا اشرع في المرام متوكلا على الله المنعام فاقول من الافادات ما افاد الاستاذ معلقا على
المنهية وهي على تقدير اللام في قوله الحمد للعهد وفيه اشارة الى الحامدية الكاملة وهي حامدية الله تعالى

لذاته مجوله اي لا يجوز لام الاستغراق على تقديريه المبني للفاعل دون التقادير الاخر فان المعنى كل حامدية يتعلق بعوز اقاده تعالى
ومن المحامديات حامدية مخلوق بالمتفعل كمحامد الشعراء للظالمين فهذه صفة نقص لا يليق انتسابه اليه سبحانه ولو مباحة
مذامرامه وفيه ان الشاعر لا يحمد الا مصنوعا من مصنوعاته فهو وان حمده بالمتفعل لكن قصد تعظيمه وتبجيله فهو وان
كان صفة نقصان بنسبة المخلوق لكنه صفة كمال باعتبار انه تعظيم لصنعة الله تعالى ولو سلم فمن المحموديات
ايضا صفة نقص فلا يجوز لام الاستغراق على التقادير الاخر ايضا فلا معنى لقوله على هذا التقدير انتهى اعترض عليه
المعاصر المذكور اولا بانه ماخوذ من كلام اسوة المتبحرين يريد به بحر العلوم مولانا عبد العلي وثانيا بانه مخدوش لكن
بانا سلمنا ان من المحموديات ما لا يناسب انتسابه اليه تعالى كالمحمودية للمخلوق باكل الاطعمة اللذيذة مثلا
لما كانت صفات المخلوق عن اعطائه تعالى فالمحمود حقيقة ليس الا هو والمحموديات كلها راجعة اليه سبحانه
فلام الاستغراق على التقادير الاخر تام بلا مرية انتهت عبارته السخيفة **اقول** جواب الاول ان استاذ
العلام انما وضح قول المحشي ولم ينسبه الى نفسه بانه من مخترعاته ونتايج افكاره بل لم يقل لفظا اقول ومع ان
لم يكن نصا في ذلك فكونه ماخوذا من كلام بحر العلوم لا يضره وهذا التوضيح منه ليس على سبيل التعليق على حدة
حتى يهتم بشانه بل على سبيل توضيح مغلق الكتاب مع انه كان في ذلك حين قراءته تلك الحاشية فيحتمل عدم المراجعة الى
حاشية بحر العلوم بخلاف المعترض فانه جعل هذا التعليق مفردا واهتم بشانه فوق الاهتمام بعد ما ضيع عمره في
التدريس والتعليم ومع ذلك كلامه ماخوذ من حاشية غلام سبحان بل ليس غير كلامه فانه قال فيها فان
قيل كذلك من المحموديات ايضا ما لا يناسب ان ينسب اليه سبحانه كالمحمودية للمخلوق باكل الاطعمة اللطيفة
وشرب الاشربة اللذيذة ولبس الملبوسات الشريفة قلت لما كانت صفات المخلوقات كلها من عناية
الله تعالى واعطائه فالمحمود حقيقة ليس الا هو فالمحموديات كلها راجعة اليه سبحانه وان كانت بحسب الظاهر
للمخلوق انتهى فاذن انقلب عليه رحى التغليط والتعريض وصدق من حفر بيرا لاخيه فقد وقع فيه وجواب
الثاني الذي هو بعينه قول غلام سبحان كما عرفت وانتحله هذا المعترض ان هذا القول عندنا غلط فاحش

لانه ان اراد من قوله فالحمد حقيقة ليس الا هو آه ان اعطاء الله تعالى صفة المخلوق صفة للخالق فهذا
الاعطاء صفة اخرى قائمة به تعالى سوى الصفة الموجودة فى المخلوق وليس الكلام فيها انما الكلام فى الصفة
التى اعطيت للمخلوق من الجود والسخاوة والشجاعة وبذل المال والعبادة والجهاد ولا يرتاب عاقل ان
امثال هذه الصفات موجودة فى الانسان حقيقة واتصافه بها حقيقة والا لزم ان يكون قولهم صلى زيد
وبذل المال وجاهد مجازا وصلى الله اى اتى بالاركان المخصوصة وبذل المال وجاهد حقيقة ولا يقول به
الصبيان فكيف العلماء والحمد انما كان عليها دون على اعطائه تعالى هذه الصفة اذ هى صفة اخرى على
ان ذلك يستلزم جواز الحمد على الصفات الذميمة ايضا لان اعطائه تعالى ليس بمذموم بل اعطاء القدرة
امر محمود وان اراد ان الصفة التى للمخلوق حقيقة صفة للخالق مبالغة ومجازا فهو لا يناسب فى بعض الصفات
التى هى صفات نقص بالنسبة اليه تعالى كالاكل والشرب ولو مبالغة وهذا بعينه ما افاد الاستاذ العلام
فكيف يصح قوله لام الاستغراق على التقادير الاخر بلا مرية فلا يرمى بالحجارة من بيته من زجاج وقال هنا
البعض فى توضيح هذه الحاشية من ان مقصود زاهد المحققين حصر هذا التقدير فى العهد اى تقدير المبنى للفاعل
لا يجوز فيه الا لام العهد دون حصره فى هذا التقدير يعنى ليس المقصود حصر لام العهد على المبنى للفاعل فانه
يمكن على التقادير الاخر ايضا فلا يرد ان لام العهد يستقيم على كل تقدير فاساس الحصر ليس بمستحكم وان الفعل
فى المبنى للفاعل يكون قائما به لا فى غيره فالمنساق الى الفهم القويم والطبع المستقيم من الحامدية لله تعالى هو
كون الحمد قائما به تعالى ولا احسب من المرتابين فى ان قيام الحمد به تعالى انما هو فى حامدية الله تعالى
لنفسه دون حامدية غيره له تعالى اذ لا يعقل فيها الا الوقوع دون القيام اقول كلامه هذا مخدوش من
وجوه الاول انه اراد الاشارة الى اسم السيد الزاهد من قوله زاهد المحققين بطريق اللطافة كقولهم بعض العظماء
اشارة الى ما اسمه عظيم لكن لا يخفى ان هذه الاشارة ليست مما يشير اليه العوام فى اقوالهم كقطب الملة و
الدين فان القطب له مناسبة بالملة والدين وله فضل على اهل الاديان والملل وكذا كمال المحققين وشرف

المحققين اذ كل منها يدل على مزية المضاف على ما يضاف اليه بعبارته وعلى الاسم اشارة واما الزاهد فمعناه
العابد وهذا وصف مغاير ليس من جنس المضاف اليه فضلا عن ان يدل على الافضل من المضاف اليه
غاية ما يقال في ترجيحه عابد من المحققين وليس هذا من اللطائف بل من السخائف وهكذا يعرض له كثير من
الاعثار والزلات في كثير من التقليدات كما لا يخفى على من طالع مقالاته وله حظ من الادراكات التي
ان هذا بعينه ما في حاشية غلام سبحان مع ادنى تغير في العبارة من الفصيحة الى الركيكة اذ فيها المراد من قوله
على هذا التقدير تقدير المعلومات والمقصود ههنا اختصاص هذه التقديرات بالعهد دون تخصيصه بهذه
التقديرات فلا يرد ان هذا التقدير يقتضي التخصيص مع جميع ما عداه مع ان العهد يناسب على تقدير المعلوم
ايضا ولا يرد ان اللام لا يحتمل العهد على كل تقدير فلا يصح القصر انتهى بلفظه وقال مولانا محمد مبين وصله الله
في اعلى عليين فتخصيص هذا المعنى بالعهدية لا تخصيص العهدية بهذا المعنى انتهى وبالجملة انتحل هذا الرجل قول
الاغيار وهذا الوجه اوفق لرايه كما عرفت والثالث ان الحصر المصرح في قوله ان الفعل في المبني للفاعل
يكون قائما به لا في غيره باطل لوجود قيام الفعل بالفاعل في المصدر المعلوم ايضا والرابع ان الحصر في
قوله ان قيام الحمد به تعالى انما هو في حامدية الله تعالى لنفسه باطل ايضا لحصول قيام الحمد به تعالى اذا
حمده لغيره من المخلوقات اما ترى انه تعالى حمد في كثير من الايات انبياءه وكتبه ولا شك ان هذا الحمد
قائم به تعالى وليس لنفسه كما لا يخفى على الحمقاء فضلا عن العقلاء والاذكياء واما الخامس فلان قوله دون حامدية
غيره له تعالى اذ لا يعقل فيها الا الوقوع دون القيام به تعالى وان كان حقا عندنا لكنه لا يتم على ما اعترف
هو به تقليد العلام سبحان فانه قال لما كانت صفات المخلوق من اعطائه تعالى فالمحمود حقيقة ليس الا هو و
المحموديات كلها راجعة اليه سبحانه اذ يمكن ان يقال على حسب قوله انه لما كانت صفات المخلوق من اعطائه
فالحامد حقيقة ليس الا هو وجميع الحامديات كلها راجعة اليه سبحانه من غير فرق فان الحامدية ايضا صفة المخلوق
كالمحمودية فيجوز لام الاستغراق والجنس على تقدير المبني للفاعل فينهدم اساس قوله حصر هذا التقدير في العهد

دون حصره فی هذا التقدیر ویبطل قوله فلو ارید الجنس او الاستغراق علی تقدیر کون الحمد مصدرا مبنیا للفاعل

لکان المعنی ان جنس الحمد بمعنی الحامدیة او جمیع افراد هذا المعنی ثابت له تعالی ومختص به والتالی باطل لما

عرفت ان من الحامدیات ما یکون قائما بغیره تعالی فالمقدم کذلک اذ الثمرة تنبئ عن الشجرة واذا ثبت

ان الاصل باطل فالفرع کذلک لما تبین لدیک ان الحامدیات کلها یمکن الرجوع الیه تعالی والقیام به

سبحانه عز مجده علی اعتراف هذا القائل ولیتبین ما نقل هذا القائل من اللبکنی واعتمد علیه حیث قال ثم الحق نظرا

الی العقول المتوسطة ان فردا من المصدر المبنی للفاعل یکون مختصا بما ینتزع عنه ولا یصلح انتزاعه عما عداه

کیف ولو انتزع ذلک الفرد من زید مثلا یکون مختصا به قطعا ولا یتعدی الی غیره حقیقة بل لو تاملت غایة التامل

لوجدت مثل هذا جاریا فی المعانی الحسنة الباقیة ایضا کما افاده المحقق اللبکنی فی القول الجمیل بما لا مزید علیه اقول

او لا حاصل کلام اللبکنی ان قیام الحمد به تعالی انما یکون حقیقة لو کان هو بنفسه حامدا ووقوع الحمد علیه تعالی

انما یصح حقیقة لو کان هو محمودا سواء حمده المخلوق او هو بنفسه واما رجوع محمودیة المخلوق الیه تعالی فلیس محمودیة

تعالی حقیقة ولا یصح علی جمیع التقادیر الا لام العهد اذ المعنی ان الحمد الخاص الذی قام به تعالی حقیقة مختص

به وکذا الحمد الذی وقع علیه تعالی حقیقة مختص به سبحانه واما الحمد الذی قام بغیره تعالی او وقع علی غیره تعالی

فهو قائم بذلک الغیر حقیقة او واقع علیه اقول ثانیا غایة ما قال اللبکنی ان اختصاص جمیع افراد المحمودیة مثلا

او جنسها به تعالی حقیقة غیر صحیح فلا بد من العهد ونفی الاستغراق والجنس وهذا فاسد لا یلزم منه النفی المذکور ولا

الحصر فی العهد المسطور لان القائلین بهما لم یریدوا ان حمد المخلوق بعینه للخالق حقیقة بل مجازا والباعث علی

ارادة هذا المجاز المبالغة والاغراق فی مقام الحمد من الواجبات العادیة والحکم بما یناسبه وعدم التوجه

فی غیر المحمود وذا یحصل بارادة المجاز اذ لو ارید الحقیقة فیکون المعنی ان الحمد الذی قام به تعالی او وقع علیه

مختص به تعالی وهذا المعنی بعینه یمکن فی المخلوق ایضا بان یقال الحمد الذی قام بزید او وقع علیه مختص به

بخلاف المعنی المجازی اذ یمکن استناد افعال العباد الیه تعالی لانه هو الموفق والمعطی دون العکس کما هو

الظاهر ولهذه النكتة اختار العلامة الزمخشري والتفتازاني والجرجاني وغيرهم من المفسرين الشارحين
والمتقدمين والمتاخرين لام الجنس او الاستغراق في الحمد لله واجمعوا على تجويزها فالمعتبر عندهم في المصاف
الحمد في مقام الحمد اعم حقيقة او مجازا مبالغة لحصول كمال المدح فتحقق ان ما ذهب اليه العماد ليس عليه الاعتماد
ومبني على الغفلة عن هذا المراد ولعل المدعي اوقعه في هذه الورطة اطلاقهم لفظ الحقيقة في قولهم محمودية زيد وان كان
بحسب الظاهر حمدا له لكنه في الحقيقة حمد لله تعالى فزعم ان هذا الانتساب ليس حقيقة ولم يدر ان الحقيقة
هناك ليس مقابل المجاز بل مقابل الظاهر ومولانا في المجاز واذا ثبت ان ما اعتمد عليه العماد ليس عليه الاعتماد
كذلك قول من اعتمد عليه حيث قال واذن انحصرت جميع المقادير في العهد وانقطع عرق الاستغراق راسا
فانحصار بعض المقادير في العهد مما هو نتيجة نظر زايد المحققين وتعميم الاستغراق كما افاده قدوة المحققين
هذا السقيم على النظر المتوسط لا بل على مسلك النظر المخبط كما عرفت منا مفصلا فتامل ولا تعجل لعله اشار
الى ان ما ذكره كله من الخرافات والترهات ومن الاباطيل والخرافات واذا فرغنا من ذلك يليق بنا
ان نورد ما افاده استاذنا البارع العلام في حاشية المدحة على ذلك المقام وهو هذا قوله على التقدير
باللام للعهد آه يعني ان هذا التقدير لا يحتمل غير هذه اللام بخلاف غيره فانه يحتملها والاستغراق والجنس
ايضا وكون الشخص حامدا ولو بالاستغراق والجنس مبالغة ليس حقيقة الكمال انما الكمال في كونه محمودا
فالحامدية لا يناسب اسنادها اليه تعالى الا اذا اريد بها الحامدية الكاملة التي لا يمكن من غيره كما
يشير اليه قوله عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والحاصل لهذا المطلب
ليس الا لام العهد وفيه ان هذا الدليل جار في المصدر المعلوم ايضا فالحصر ممنوع اللهم الا ان يقال المراد ان
هذا التقدير المبني للفاعل وما يقوم مقامه من المصدر المعلوم وقيل في وجه الحصر انه لو اريد الاستغراق او الجنس
لكان المعنى ان جنس الحامديات او جميع الحامديات لله تعالى وهذا باطل لان بعض الحامديات ثابت لغيره تعالى
فلا يصح التعميم وفيه ان هذا الدليل بعينه جار في المحموديات فلا يصح الاستغراق والجنس على تقدير المبني للمفعول و

والمجهول ايضا فان قلت حمد زيد وان كان بحسب الظاهر لزيد لكنه بحسب الحقيقة يعود تعالى لانه لا يكون
محمودا ما لم يكن متصفا بصفة الكمال وذا لا يحصل الا بجعله تعالى كاملا فهذا يرجع الى كمال الله تعالى حيث جعله
كاملا قلنا حال المحامدات ايضا كذلك لان قوة الحمد وقدرته كونها مدا ايضا من اعطاء الله تعالى فجميع
المحامدات ايضا راجعة الى الله تعالى والفرق تحكم وقيل فيه لو اريد الاستغراق او الجنس على هذا التقدير يلزم
رجوع بعض المحامدات الناقصة ايضا اليه تعالى كمحامدية بعض الشعراء للسلاطين الظالمين وهي صفة نقص لا
يليق انتسابها اليه تعالى ولو مبالغة وفيه ان القضايا الشعرية ليس فيها التصديق والاذعان حتى يعتبر التطابق
الامري بل التصوير والتخييل والمحامدية المذكورة وان كان على ما لم يفعل لكن الشاعر اراد قصد التعظيم ظاهرا و
باطنا فهو في الحقيقة لا يحمد الا مصنوعا من مصنوعاته وكمالا من كمالاته المتصورة ولا مناقشة في انتساب ما قصد
فيه التعظيم الظاهري والباطني اليه سبحانه ولو سلم فمن المحمود بانه ايضا كذلك فلا يجوز الاستناد على
تقدير المبني للمفعول ايضا هذا حق التحقيق والقال والله اعلم بحقيقة الحال ومنها ما افاده قدس سره معلقا على قوله قلت صدق
مبدأ على مبدأ لا يستلزم صدق المشتق على ما يصدق عليه المشتق الآخر كان صدق المشتق على ما يصدق عليه مشتق آخر لا يستلزم
صدق المبدأ على المبدأ وانما يلزم ذلك لو كان بين المبدأين ترادف واتحاد في المفهوم ومن المعلوم
انه ههنا منتف بقوله ضرورة عدم الاتحاد بين العام والخاص في المفهوم اقول لنا دليل على خلافه لانا
نقول الحمد قول ضرورة صدق الاعم على الاخص ولا فرق بين المقول والمحمود والقول والحمد اللذين الا
مشتقان من الاخيرين فكما ان احد المبدأين اعم من الآخر كذا مشتق احدهما اعم من الآخر فيلزم ان يكون
المحمود هو المقول ضرورة صدق الاعم على الاخص الا ترى ان الفعل اعم من الضرب والمفعول المشتق
من الفعل الاعم يحمل على المضروب المشتق من الضرب الاخص انتهى بلفظه من غير تغيير ولما لم يعد المعاصر
المذكور على نقض هذه الحاشية الى حيلة اخرى حيث نقل اولا قول المولى كمال الدين وثانيا قول المولوي
غلام سبحان ثم قال انه فصل قول المولى ثم قال بعد نقل الكلامين وبالمولوي عليك ظهر ان ما وقع لبعض ابنا

الدهر من انتحال تلك الحاشية الى الغير وذكرنا لك حاشية استاذنا التي ذكرناها عجيب كل العجب اقول
حاصل كلام هذا المعاصر ان هذا الاعتراض موجود في حاشية كمال المحققين المولوي غلام سبحان ليس من
نتائج افكار استاذنا العلام وهو مخدوش اما اولا فلان سلمنا ان مطلب قول الاستاذ ومآله ومطلب
قولهما واحد لكن الاستاذ لم يصرح بانه من سوانح الوقت او من نتائج الافكار لنا وقوله اقول قلنا دليل على
خلافه ليس نصا عليه كيف والسيد الشريف العلامة يقول في صدر كل قول على شرح الشمسية اقول ومع ذلك لا يكون
مقولته من نتائج افكاره الا ما شاء الله وكذا الفقهاء كصاحب الهداية وغيره يقولون لنا دليل كذا مع انه
لم يكن من مبدعات الناقلين وثانيا ان الاستاذ العلام اوضح مطلب الكتاب وحرره على حاشيته
حين قراءته من الاهتمام بشأنه ومراجعة الحواشي ولم ينظر حاشية كمال المحققين في ذلك الحين كيف وانها
قليل الوجود واما حاشية غلام سبحان فلعلها الآن انتقلت من كلكتة الى هذه الديار وكان الاستاذ كتب التعليق
المذكور حين القراءة سنة الف ومائتين وثلثة واربعين من الهجرة فهذا في الحقيقة من التوارد واما ثالثا فلان هذا
الاعتراض بعينه كان واردا على غلام سبحان بل بالطريق الاولى لانه الف حاشيته واشتهر بها فلا
ينبغي ان يقال في حقه انه فصل قول الملا كمال الدين ويقال في حق استاذنا انه اخذ قول الغير فليس ذلك الا
للحسد اللهم اجعلني محسودا لا حاسدا واما رابعا فلان شرح القول لو كان مضمونا من الغير ليس بعيب
ولو من دون التصريح باسم المبدع الا ترى ان صاحب المدارك والبيضاوي كثيرا ما يأخذان اقوال الكشاف وان
المتاخرين هكذا يذكرون اقوال المتقدمين واما خامسا فلان هذا القائل في كثير من الاقوال يفعل كذا منها ما
ذكر في معنى قول السيد الزاهد وهو على هذا التقدير من تخصيص التقدير بالعهد دون العكس مع ان التخصيص المذكور
موجود في حاشية غلام سبحان وغيرها من الحواشي كما عرفت سابقا بل هذا المعاصر لم يذكر قولا الا وهو من
الغير سوى بعض الاغلاط حتى لو حلف الرجل على ذلك المراد لا يكون آثما واما ما نقله هذا المعاصر قول الاستاذ
العلام لا فرق بين المقول والمحمود الا الاولين آه بدون كلمة ان ثم اعترض في المنهية الصواب ان يقول الا ان

الاولين ح كذا قوله فكذا احد المبدأين اعم من الآخر كذا نشتق احد بماه وقال في المنهية الصواب ان يقول
فكما احداه فان هو الا افك بيين ومبني على العناد والاتهام او على قصور البصارة في النقوش والارقام والا
فالمكتوب في اصل الحاشية في الاول الا ان الاولين وفي الثاني فكما ان احد المبدأين ح من اراد الاطلاع على
هذا المرام فلينظر في هاتيك الحواشي الموجودة لدينا حتى يظهر عليه حال صدق هذا المتعصب المفتري حفظنا الله
تعالى عنه وعن مثل ذلك الفساد **ومنها** ما افاده صح معلقا على قوله وما قال المصنف في شرح المقاصد الايات
المشتملة على اتصاف الباري تعالى بالهداية والاضلال كقوله انك لا تهدي من احببت ونحوه راجعة عندنا الى
خلق الايمان والاهتداء والكفر والضلال ينبغي ان يحمل على ذلك فتأمل بقوله المقصود منه دفع تناقض بين كلامي
شارح المقاصد حيث قال ان المعنى الثاني مخترع بعض المعتزلة وقال ايضا ان الهداية المنسوبة اليه تعالى في الآيات
محمولة على خلق الايمان وهو لا يتصور بدون الايصال فيكون المعنى الثاني ما نطق به الفرقان المجيد فكيف يكون
مخترع المعتزلة وحاصل التوفيق ان هذا الحمل من حيث ان المعنى الاول الذي هو اعم متحقق في ضمن خلق
الايمان فلم يثبت الا المعنى الاول ولا يبعد ان يستحسن ان الغرض منه الرد على من وفق بين المتناقضين
المذكورين بان هذا الحمل منه مجاز ونسبة الاختراع حقيقة وحاصل الرد انه ينبغي ان يحمل الكلام لتحصيل
التوفيق على هذا الاعلى ما قيل اذ فيه ارتكاب التجوز انتهى كلامه زيد اكرامه هذا ما نبقه الاستاذ البارع حين
قراءته عليه الحاشية المذكورة وافاد حين قراءتي الحاشية المذكورة انه يتوجه لما قال المص في شرح المقاصد جواب سؤال
تقريره انكم اثبتم ان المعنى الاول حقيقي موضوع له والمعنى الثاني فرد منه ليس معنى مجازيا وقد قال المص في شرح المقاصد ان الهداية
المنسوبة اليه تعالى في الآيات راجعة الى خلق الايمان ولا شك ان خلق الايمان ليس مدلولا مطابقيا لارادة الطريق
فيكون مجازا منها وحاصل الجواب ان خلق الايمان راجعة الى الدلالة الموصلة وهو فرد من ارادة الطريق انتهى
وعندي هذا التقرير اوفق حد السياق كما لا يخفى على المنصفين قال المعاصر الظاهر عن السياق ان المقصود
من ذكر هذا القول تقوية مناقشة افادها لتصحيح حمل قوله تعالى انك لا تهدي على المعنى الاول بقوله ولك ان

فنقول اولا ان هذا الاحتمال قول علام سبحان غامض فان قال اي لك ان تناقش في امتناع حمل قوله تعالى
انك لا تهدي من احببت على المعنى الاول بوجه آخر وهذا الاعتراض على حسب ارادته والا فنحن لا نتوجه
الى مثله ثم قال مع ازاحة خدشة عسى ان يختلج في البال وهي انه قد افاد المص في شرح المقاصد ان الهداية
المنسوبة اليه سبحانه في الايات المشتملة على اتصاف الباري تعالى بالهداية راجعة عند الاشاعرة الى
خلق الايمان والاهتداء ومن المعلوم ان خلق الايمان عبارة عن الدلالة الموصلة كما ان الدعوة الى الايمان كناية
عن اراءة الطريق وقد تقرر عند زاهد المحققين مجازية تلك الدلالة فيلزم ارتكاب التجوز في الآيات المذكورة
مع ان الواجب بقدر الاستطاعة هو الحذر عن اعتبار التجوز فاذن تعين القول بموضوعية المعنى الثاني للهداية
وهو كما ترى اقول فيه اما اولا فلان قوله خلق الايمان عبارة عن الدلالة الموصلة غلط فاحش اذ خلق الايمان شيئ
والدلالة الموصلة شيئ آخر والا يلزم خلق الزنا ضلالة موصلة وهو كما ترى نعم لو قال خلق الايمان راجعة الى الدلالة الموصلة او شا
اليها لكان له وجه كما لا يخفى واما ثانيا فلان قوله الدعوة الى الايمان كناية عن اراءة الطريق غلط فاحش لان الدعوة الى الايمان عين
اراءة الطريق وصراحة فيها لا كناية عنها واما ثالثا فلان قوله قد تقرر عند زاهد المحققين مجازية تلك الدلالة باطل
محض وبهتان صرف على السيد الزاهد وكيف لا وهو ينادي بها على منار على ان اطلاق الهداية على المعنيين
حقيقة حيث قال ففي قوله تعالى لا تهدي ذكر العام وارادة الخاص لكن من حيث انه هو فليس هذا مجازا لما تقرر
في موضعه ان اطلاق الانسان على زيد مثلا اطلاق حقيقي انتهى بلفظه واما رابعا فلان قوله الواجب بقدر الاستطاعة
هو الحذر عن اعتبار التجوز غلط محض اذ آيات القران المجيد مشحونة من انواع المجازات كما لا يخفى وكيف لا فان في
المجازات من اللطائف ما ليس في الحقائق ولو كان الحذر عن المجاز واجبا بقدر الاستطاعة لم يوجد في شيء
من الايات لان الله تعالى يستطيع ان يبين المراد بغير ارتكاب المجاز واما خامسا فلان هذا القول على تقدير التسليم
يناقض لقوله فيما سيأتي كيف والمجازات مشحونة فيهما اي في القران وكتب اللغة واما سادسا فلان قوله فاذن
تعين القول بموضوعية المعنى الثاني للهداية لا يدرى على اي شيء يتفرع اذ حاصل ما قرره فيما قيل ان الهداية

المنسوبة اليه تعالى راجعة الى خلق الايمان الدال على الدلالة الموصلة وتلك الدلالة مجازية عند السيد
الزاهد وهو باطل فالتفريع عليه لابد له ان يقتضي المجازية واما ثانيا فلان قوله وهو كما ترى ميل على ان موضوعية
المعنى الثاني للهداية باطل وهو كما تراه باطل عند السيد الزاهد واما ثالثا فلان حاصل التحذيرة عنده على تقدير
ان يلزم المجاز في ايات القرآن على تحصيل المعنى المذكور في شرح المقاصد وهذا مناف لقوله المهدية هذا
القول تقوية مناقشة افاد التصحيح حمل قوله تعالى انك لا تهدي على المعنى الاول لقوله لك ان تقول آه
اذ لا مناسبة لهذا الاعتراض لقوله لك ان تقول واما رابعا فلان قوله فيلزم ارتكاب التجوز آه يشعر ان
حاصل التحذيرة لزوم المجاز في الايات مع بطلان التالي وقوله فاذن يتعين آه يشعر ان التحذيرة لزوم موضوعية
المعنى الثاني للهداية مع بطلانه فلا يعلم ان التحذيرة هذا او ذلك بان الاولى ان تحمل تلك العبارة على المعنى
التوجيه المذكور آنفا من ان ذكر العام وارادة الخاص من حيث هو ليس من قبيل المجاز حتى يلزم
المحذور اقول العجب كل العجب من هذا المعاصر كيف ياتي بالمتنافيين ولا يبالي قال ههنا بعدم المجاز من
جانب السيد الزاهد وقال فيما مر تقرر عند زاهد المحققين مجازية تلك الدلالة مع ان مراد السيد من قوله
ينبغي ان يحمل على ذلك يجب لئلا يحمل النقض المذكور فالتفسير بان الاولى ان تحمل كما صدر منه تفسير على خلاف
مطلب السيد فافهم بل في تلك اطلاق حقيقي فالهداية حقيقة موضوعة للارادة لكن لما كان للايصال
فردا من فرديها وخاصا عنى هذا الفرد ثمه باعتبار تلك الحيثية هذا لو كان صحيحا على قول السيد لكن
لا يصح على ما افترى هذا القائل على السيد الزاهد بانه مجاز عنده كما مر وكما يقول بقوله فسقط توهم موضوعية
واستحكم مجازيته قطعا اقول كيف يجترئ هذا القائل على تفوه هذه المزخرفات الا يرى انه قال انه في ذلك
اطلاق حقيقي آه والآن يقول باستحكام المجازية وسقوط الموضوعية ويفرع الشيء على ما يخالفه فهل هذا الا
صريح تهافت فضيح ثم قال بعد ذلك فبما القينا عليك ظهر ان ما ذكره بعض الطلبة واراد منه استاذه ما ده
استاذ الورى سند الوقت هذا التعبير منه ناشئ عن فرط الجهل والعناد ولا باس لو الاعمى يعتقد كل احد

مشغله بتحويله المقصود منه ورفع تناقض بين كلامي شارح المقاصد ونقل كلام الاستاذ البارع بتمامه كما عرفته
وقال بعد ذلك مما يحمله السياق كما لا يخفى على المتفطن اقول ليت شعري اي سياق يخالفه فلا بد من العيان
حتى يرد بالدليل والبرهان وقد عرفت منا سابقا ان ما قال به هذا المعاصر مع قطع النظر عن مخالفة السياق والسباق
باطل بوجوه عديدة على ان المراد من مخترعية المعنى الثاني هو ان كونه موضوعا له ومعنى حقيقيا من مخترعات بعض المعتزلة
اذ لا يضر كونه مستعملا في زبر اللغة وواقعا في القران كيف والمجازات مشحونة فيهما فلا مجال لتوهم التناقض حتى يتجشم
لازاحته بتلك القول اقوال فيه اما اولا فلانا لا نسلم ان المراد من المخترعية ما ذكرتم بل الظاهر منه ان المعنى الثاني
مخترع بعض المعتزلة مطلقا سواء كان حقيقة او مجازا وليس له دلالة على ان الاختراع منحصر في الموضوعية دون المجازية
كيف لو كان المراد كذلك لم يقل لفظ الاختراع اذ هو عبارة عن الايجاد على غير مثال سابق فلو كان المعنى
الثاني عند غير المعتزلة مجازيا لم تصح نسبة الاختراع الى المعتزلة مع ان النزاع بين كل من الفريقين يرجع الى نفي
المعنى الآخر مطلقا حقيقة او مجازا ولذا قال بعضهم بالاول ورد المعنى الثاني بانه مخترع المعتزلة وبعضهم بان
المعنى الثاني مجازي فالقول بالمجاز جواب آخر غير الجواب الاول واما ثانيا فلان هذه العلاوة باطلة لانها لا بد
ان يكون مصححة لموضوعية المعنى الثاني مع موضوعية المعنى الاول كما كان يأتي علاوة له اعني قوله بما قال المصنف
في شرح المقاصد ايضا كذلك على زعم هذا القائل من ان المقصود من ذكر هذا القول تقوية مناقشته آه
كما مر وانت تعلم ان في هذه العلاوة تسليم اختراع الموضوعية للمعتزلة وثبوت المجازية عند غيرهم وهو كما ترى
واما ثالثا فلان القول بان المعنى الثاني اخترعه بعض المعتزلة جواب عن السؤال الوارد على المعنى الاول فلو
كان معناه انهم اخترعوا كون المعنى الثاني موضوعا واما عندنا فهو معنى مجازي فالجواب في الحقيقة هو المعنى
المجازي ويكون حديث اختراع المعتزلة لغوا محضا لا دخل له في الجواب الا على تقدير ما قلنا واما رابعا فلما عرفت
ان قوله كيف والمجاز مشحونة فيهما مناف لما سبق منه الواجب بقدر الاستطاعة هو الحذر عن اعتبار التجوز
فيها كما عرفت واما خامسا فلان قوله فلا مجال لتوهم التناقض حتى تجشم لازاحته بتلك القول فيه فان

فان المجال كان بحسب ظاهر معنى الاختراع نعم اندفع السؤال بعد لحظ الجواب وحينئذ لا يبقى له مجال الورود لكن
لا يصدق انه لا مجال له مطلقا واما ثانيا فلانه لو سلم ان المراد من اختراع المعتزلة موضوعية المعنى
الثاني فغايته ما لزم ان لهذا السؤال جوابين ولا يلزم من فرض احد الجوابين بطلان الجواب الآخر ومنها
ما افاده معلقا على قوله بل لا بالعرض ولا بالذات لانه على تقدير كونه مشارا اليه ليس آلة لملاحظتها وقد سبق
انها لا يصح الاشارة فتامل بقوله لعل قوله فتامل اشارة الى ان عدم كون هذا
المفهوم آلة للاشخاص الخارجية وعدم صلاحيتها للاشارة لا ينفي الوجود العرضي لهذا الكلي في الخارج
فابداه بعض المحققين في المنع من قبل نفسه لا يرد عليه فانه اشار به اليه على انا نقول المقصود
ان مفهوم النقش الكتابي لا يصلح للاشارة في الخارج ولا شك انه مستلزم لذلك وقد قيل ان المحشي قصد
نفي الوجود العرضي مبالغة فان الكلي لما لم يكن آلة لملاحظة ما تحته فكانه لم يوجد معه لا بالذات ولا بالعرض
انتهى وقال المعاصر بعد نقل السؤال المذكور واسناده الى بعض الكملاء ليس مقصود هذا المحقق نفي الوجود
الكلي العرضي مطلقا اذ وجود منشئه وتحقق معروضه كاف له قطعا فكيف يتصور انكاره بل مقصوده
ما هو الظاهر من صريح عبارته هو نفي الوجود الكلي العرضي المصحح المقيد للاشارة والضرورة العقلية شاهدة
على انه لا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق والدليل الذي افاده بقوله لانه على تقدير الخ فحاصل كلامه ان
ذلك الكلي ليس مرآة في الاشارة لملاحظة الاشخاص الخارجية اذ هذه المرتبة لا تتعقل الا على تقدير
كون تلك الاشخاص مشارا اليه وهو كما ترى لانه قد سبق انه ليس المقصود وصف الشخص بالاسمية
حتى يصح الاشارة اليه وبما القيناه عليك سطع انه لا حاجة الى التسليم وذلك التوجيه القول بان
المحشي المحقق ليس بغافل عنه اذ قوله بعيد هذا فتامل اشارة اليه اقول هذا الجواب الذي نقله هذا
المعاصر بعينه الجواب الذي قاله الاستاذ بعد قوله على انا نقول من غير فرق في المعنى نعم غيره
لفظا وحاصل ما قال الاستاذ والبارع العلام ان الاعتراض المذكور ما نشأ الا كما عرفت

تقريره ولو سلم فلعل قول المحشي فتأمل اشارة اليه فهذا الجواب على تقدير التسليم وهذا غاية ما يسر الي
لتصحيح كلام سيد المحشين وسند المحققين فانتساب هذا الجواب الى الاستاذ العلام وترك الجواب الاول
من بين ذا الكلام وانتحاله وانتسابه الى نفسه بادنى تغيير من العبارة وجعل ذلك الجواب ذريعة الى
احتياج الجواب الذي هو بعد التسليم تدليس فوق التدليسات وتلبيس فائق التلبيسات نعوذ بالله
شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا ط